تقرير

# تقييم أداء حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر من تشكيلها

يصدر عن

**مركز الحياة - راصد**

أيَّار / مايو 2021


Funded by بتمويل من
Federal Foreign Office

Supported by بدعم من
ifa Institut für Auslandsbeziehungen


RASED راصد
مركز الحياة AL HAYAT CENTER

# تقرير تقييم أداء حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر من تشكيلها


يصدر عن

**مركز الحياة - راصد**

أيّار / مايو 2021



فريق إعداد التقرير

**الدكتور عامر بني عامر**

مدير عام مركز الحياة – راصد

**أ. عمرو النوايسة**

مدير برنامج راصد

**أ. مهند زويّد**

مسؤول برنامج اول

رداد القلاب

عدي بريك

هبه الحرايزه

عبدالله الغويري

شهد الشنون

**كمال قاسم**

تصميم وإخراج فني



تم تطوير هذا التقرير بتمويل من مكتب وزارة الخارجية الألمانية وبدعم من معهد العلاقات الخارجية الألماني ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة – راصد ولا يعكس بالضرورة آراء مكتب وزارة الخارجية الألمانية أو معهد العلاقات الخارجية الألماني.



©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

# المحتويات

المقدمة، المنهجية، محاور التقرير، الخلاصة التنفيذية والتوصيات ٧

الباب الأول: الالتزامات الحكومية ١٩

الباب الثاني: استطلاع آراء المواطنين حول أداء الحكومة خلال ستة أشهر ٥١

الباب الثالث: القرارات الحكومية الصادرة عن حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ٥٥

الباب الرابع: أوامر وبلاغات الدفاع الصادرة عن حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ٧١

الباب الخامس: نشاطات أعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر من تشكيلها ٧٧

الباب السادس: مقارانات بين حكومة د.بشر الخصاونة والحكومات السابقة ٨١

# المقدمة، المنهجية، محاور التقرير، الخلاصة التنفيذية والتوصيات

# المقدمة

يعد هذا التقرير الثاني من نوعه حول مراقبة الأداء لحكومة الدكتور بشر الخصاونة والذي ينفذه فريق راصد لمراقبة الأداء الحكومي ويغطي فترة أول ستة أشهر الواقعة ما بين 2020/10/12 و 2021/4/12، ويقدم هذا التقرير معلومات وحقائق رقمية ونوعية تم جمعها وتحليلها وفقاً لمنهجيات علمية وموضوعية وارتكازاً على مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى في هذا الإطار، علماً بأن راصد أصدر تقريره الأول لمراقبة حكومة الخصاونة إبان انتهاء أول 100 يوم على عمر الحكومة، يذكر أن هذا التقرير هو الثاني الخاص بمراقبة أداء الحكومة خلال مدة ستة أشهر.

تعتبر الرقابة على الأداء الحكومي من أهم العناصر في عملية تقييم مدى قدرة الحكومة والمؤسسات العامة على الإيفاء بالتزاماتها, وتقديم الخدمات التي تتولى مسؤولية توفيرها للمواطن والمجتمع، وكذلك تقييم مدى فعاليتها في متابعة تنفيذها للمشروعات و تحقيق أهدافها المرسومة وتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته بما يعود بمردود قيّم على المجتمع الأردني، وذلك وفقاً لمعايير الكفاءة والفعالية بهدف تحسين الأداء الحكومي.

وبالنظر للمبادئ العالمية الناظمة لمفهوم المساءلة نجد أن للمساءلة مصدرين رئيسيين: هما التشريع ومبادئ النزاهة، وهذا يعني أن الحكومة مساءلة عن ادائها والتزاماتها المنصوص عليها في الدستور والتشريعات الاخرى كما أنها مساءلة عن أدائها بموجب مبادئ النزاهة والتي يتفرع منها ضمان الاستخدام الأمثل للموارد ومكافحة الفساد والإلتزام بتنفيذ ما يصدر عنها من التزامات نصية وشفهية وبيان أسباب القرارات المتخذة من قبلها للمواطنين وبيان تبعات هذه القرارات إضافة للعديد من الإلتزامات.

ويستهدف التقرير تقديم المعلومات حول أداء الحكومة ليشكل مصدراً للمعلومات حول أدائها وبيان مواطن القصور والإنجاز في تنفيذ التزاماتها وتقديم التوصيات التي تطور ادائها، كما ينوه فريق عمل التقرير إلى أن فترة ستة أشهر قد تكون غير كافية لتنفيذ كافة الالتزامات في ظل عدم وجود برنامج تنفيذي واضح للحكومة الحالية رغم أن الحكومة أعلنت عن تسليمها للبرنامج التنفيذي لجلالة الملك بتاريخ 2021/2/16 ولم يتم نشره للإعلام والمواطنين، ويهدف التقرير إلى زيادة نسبة المساءلة المجتمعية للحكومة ويعتبر أن تقديم الالتزامات وإنجازها هو مؤشر قوي على قوة الأداء الحكومي من عدمه للفترة الحالية أو الفترة القادمة، كما يستهدف التقرير المواطنين الأردنيين ليكون لهم مرجعاً حول الأداء الحكومي بما يمكنهم من ممارسة دورهم في متابعة وتقييم ومحاسبة الحكومة استناداً لحقائق ومعلومات موثقة، إضافة لاستهدافه وسائل الإعلام والباحثين والأكاديميين والرأي العام بالمجمل.

يتضمن التقرير رصداً للالتزامات التي قدمتها الحكومة خلال فترة الستة شهور الأولى من عمرها وضمن الفترة من 2020/10/12 ولغاية 2021/4/11 والتي تعددت مصادرها[1]، كما يرصد التقرير نشاطات رئيس الوزراء وأعضاء

(1) مصادر الالتزامات /منهجية البحث، صفحة رقم 10

الفريق الوزاري وقرارات مجلس الوزراء، كذلك يتيح التقرير معلومات عن قوانين الدفاع التي أصدرتها أو عدلتها حكومة الخصاونة، كما ويتضمن التقرير تحليلاً نوعياً للالتزامات الحكومة الخاصة بثلاث قطاعات حيوية هي قطاعات الصحة،الزراعة والعمل والتشغيل من خلال إتباع آليات المقابلات الرئيسة النوعية [2] ومجموعات النقاش المركزة [3]،كما وبين التقرير نتيجة الاستبيان الالكتروني الخاص بمدى الرضا عن الأداء الحكومي [4] وتقييم أداء حكومة الدكتور خلال فترة ستة شهور منذ تشكيلها.

(2) نتائج تحليل المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة صفحة رقم 40

(3) تحليل مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة صفحة رقم 40

(4) تحليل الاستبيان الخاص بمدى الرضا العام عن الأداء الحكومي صفحة رقم 51

# المنهجية

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على منهجية بحث واضحة تتضمن مؤشرات نوعية وكمية تم تطويرها بناءً على الخبرة المتراكمة لفريق راصد في إعداد التقارير الرقابية مع الاستنارة ببعض الممارسات الدولية التي تقدم منهجيات رقابية ومؤشرات علمية لقياس وتقييم مستوى الأداء الحكومي، عمل على إعداد هذا التقرير فريق بحثي من مركز الحياة – راصد، وقد اتخذ فريق البحث مجموعة من الخطوات لإعداد التقرير تمثلت بالمراحل التالية:

## 1. مرحلة جمع المعلومات:

نفذّت من قبل فريق البحث، حيث قام الفريق بجمع المعلومات المتعلقة بكافة محاور التقرير وتم الإعتماد على مصادر المعلومات الموثوقة وهي:

أ- الجريدة الرسمية

ب- الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء

ج- المواقع الإلكترونية للوزارات

د- موقع الحكومة الإلكترونية

هـ- حسابات الوزارات والوزراء على موقع التواصل الاجتماعي

و- وكالة الأنباء الأردنية ( بترا )

ز- المصدر المفتوح للمعلومات « محرك البحث جوجل»: والذي يلجأ له فريق البحث عند عدم وجود معلومة متاحة عبر المصادر سابقة الذكر، ليكون مرحلة أخيرة للبحث لضمان المزيد من معايير المصداقية والدقة في البحث.

## 2. مرحلة التحقق من المعلومات:

بعد مرحلة جمع المعلومات تم عقد جلسة مشتركة بين فرق العمل تم فيها مراجعة المعلومات التي تم جمعها والتحقق من دقتها حيث تم مراجعة عينة ممثلة من المعلومات الواردة والتأكد من حدوثها أو ورودها على المصادر الرئيسية المعتمدة في عملية البحث.

## 3. مرحلة تصنيف المعلومات وتحليلها:

بعد التحقق من دقة المعلومات التي تم جمعها، تم توزيع محاور التقرير على فرق بحث مختلفة تولى كل فريق مهمة تصنيف المعلومات ضمن المحور الذي يقع تحت مسؤوليته ومن ثم عمل كل فريق على تحليل هذه المعلومات.

## أولاً: الإلتزامات والوعود الحكومية

### 1. حصر الإلتزامات والوعود

قام فريق عمل راصد لغايات حصر التزامات الحكومة ووعودها بتتبع ما صدر عن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة في كافة الاجتماعات واللقاءات الحكومية، وما ورد في البيان الحكومي لطلب ثقة مجلس النواب[5] واستخراج ما تضمنه من التزامات، إضافة لتحليل خطاب الرد على مناقشات مجلس النواب، وتم تتبع كافة اللقاءات الإعلامية والزيارات الميدانية لرئيس الوزراء لرصد الالتزامات الصادرة عنه.

### 2. تصنيف الإلتزامات:

بعد حصر الالتزامات عمل فريق التقرير على تصنيف الالتزامات ضمن سبعة محاور بحسب نوع كل التزام على النحو التالي:

1. محور الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد
2. محور الإصلاح الاقتصادي
3. محور التنمية والخدمات
4. محور سيادة القانون وحقوق الإنسان
5. محور الشؤون الخارجية
6. محور الإصلاح السياسي
7. محور الشفافية والإعلام

### 3. تتبع مستوى تنفيذ الإلتزامات

قام فريق إعداد التقرير بحث دقيق وموسع بالاعتماد على مصادر المعلومات المعتمدة في هذا التقرير لمعرفة مستوى تنفيذ كافة الالتزامات الحكومية، وتصنيفها بحسب حالة الالتزام، إضافةً لذلك تم إرسال عمل الفريق على توزيع الالتزامات حسب مضمونها إلى الجهات التنفيذية المرتبطة بها وتم إرسالها إلى كافة الجهات ذات العلاقة للتحقق من مستوى التنفيذ، وتم تحديد مستوى تحقق الالتزامات وفقاً لثلاث درجات تم اختيارها بناءً على خبرة راصد في تقييم الخطط والالتزامات الحكومية و بالاستناد الى عدد من المعايير الدولية، هذه الدرجات هي:

- **مكتمل: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية**
  - تم تنفيذ كافة الأركان المادية للالتزام
  - كان هناك مخرج واضح ومثبت للالتزام

(5) راصد يصدر تحليلًا للبيان الوزاري التي قدمته الحكومة خلال طلب الثقة: https://ibit.ly/wdRb

- **جاري التنفيذ: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية**
  - تم البدء بتنفيذ واحد أو أكثر من الأركان المادية للالتزام
  - كان هنالك إثباتات واضحة وموثقة على وجود تنفيذ يهدف لتحقيق الالتزام

- **لم يبدأ بعد: في حال لم يتوصل فريق البحث لأي دليل على البدء بتنفيذ أي ركن من أركان الالتزام يتم منح هذه الدرجة للالتزام**

**ثانياً: نشاطات أعضاء مجلس الوزراء**

لغايات تتبع نشاطات الوزراء تم اعتماد المواقع الرسمية للحكومة والوزارات وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الرسمية الخاصة بالوزراء وذلك حتى يتم جمع المعلومات من كافة المصادر الممكن توافرها عليه، كما تم جمعها من وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، كما تم العمل على مراسلة الوزارات الرسمية خطياً لتزويد فريق العمل بنشاطات الوزراء.

**ثالثاً: أوامر وبلاغات الدفاع**

تم تتبع كافة أوامر الدفاع التي صدرت بموجب قانون الدفاع والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، وتم العمل على تحليل هذه الأوامر وتحويلها إلى بنود ضمن محاور رئيسية، كما تم حصر البلاغات والتعليمات المنشورة على الجريدة الرسمية والصادرة بموجب أوامر الدفاع ضمن هذا التحليل

**رابعا: قرارات مجلس الوزراء**

عمل فريق البحث على تتبع كافة القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء وتم نشرها في الجريدة الرسمية ،كما عمل الفريق على تحليل هذه القرارات وتصنيفها ضمن بنود ومحاور رئيسية.

**خامسا : القطاعات المستهدفة**

عمل فريق البحث على إستهداف عدد من القطاعات التي تمس المجتمع بشكل كبير من حيث التأثير على الحياة اليومية، وتحديات المرحلة وتمثلت في، قطاعات الصحة، العمل والتشغيل، وقطاع الزراعة والتي شملها هذا التقرير، مع النية لاستهداف قطاعات اخرى في التقارير القادمة.

### 4.مرحلة التأكد من صحة المعلومات من الوزارة صاحبة العلاقة:

بعد فرز المعلومات الخاصة بالالتزامات الحكومية قام فريق العمل بعمل مراسلات رسمية مع كافة الوزارات ورئاسة الوزراء لغايات التأكد من معلومات الالتزامات ومدى نسب تنفيذ هذه الالتزامات

### 5. مرحلة تحليل البيانات والتحقق منها مع أصحاب المصلحة:

انقسمت مرحلة التحليل والتحقق إلى مسارين رئيسين أولهما مسار كمي اشتمل على تنفيذ استطلاعاً تضمن مجموعة الأسئلة المرتبطة بالأداء الحكومي وتم توزيعه على عينة ممثلة على مستوى الأردن، أما المسار الثاني فقد كان تحليلاً نوعياً حيث تم اختيار عدد من أصحاب المصلحة عبر دمج أكبر عدد من أصحاب المصالح والخبراء في عملية التقييم للنتائج، و لتقديم صورة محايدة وشفافة وموضوعية، لتقييم المستوى الحقيقي للإنجاز في عدة قطاعات مستهدفة، ولهذا تم دعوة خبراء و ممثلين عن قطاعات ترتبط ارتباطاً مباشراً في بعض الالتزامات ومنها منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والصحفيين لمجموعة من المقابلات النوعية ومجموعات النقاش المركزة.

### 6. مرحلة المشاركة المجتمعية في التعليق على نتائج التقرير:

قام فريق العمل بمشاركة نتائج التقرير مع المجتمع من خلال عقد مؤتمر صحفي تلاه وضع التقرير على الموقع الالكتروني لمركز الحياة - راصد، ووسائل التواصل الاجتماعي عبر حسابات المركز للمشاركة وإبداء الرأي بالنتائج من قبل المواطنين على التقرير، وجمع مشاركات وتعليقات المهتمين بنتائج التقرير وتحليلها بهدف تضمينها في هذا التقرير.

# الخلاصة التنفيذية

يقدم هذا التقرير تحليلاً نوعياً لأداء حكومة الخصاونة خلال فترة ستة أشهر من تشكيلها، ويتضمن التقرير رصداً وتحليلاً لجميع الالتزامات الصادرة عن حكومة الخصاونة، حيث بلغ عددها بلغ 171 التزاماً، وتم تحليلها بناءً على المحاور التي توزعت عليها الالتزامات ومصادرها، ودرجة تحقق تلك الالتزامات، وتناول التقرير تحليلاً لثلاث قطاعات تم التركيز عليها في التقرير وهي قطاع العمل والتشغيل، قطاع الصحة، والقطاع الزراعي، وذلك من خلال منهجية إجراء مجموعة من المقابلات مع أصحاب المصلحة في تلك القطاعات بالاضافة إلى عقد اجتماعات مع مجموعات نقاشية مركزة من الخبراء وأصحاب المصلحة في تلك القطاعات.

واحتوى التقرير على مجموعة من المقارنات بين حكومة الخصاونة وآخر ثلاث حكومات على مستوى عدد الوزراء الذين شكلوا الحكومة حيث شكلت حكومة الخصاونة من 40 وزيراً من التشكيل الأول وثلاثة تعديلات وبمقارنة أعداد الوزراء الذين شكلوا الحكومة خلال ستة أشهر مع آخر ثلاث حكومات يتبين أن عدد وزراء حكومة الرزاز خلال ستة أشهر 36 وزيراً، وحكومة الملقي 36 وزيراً، وحكومة النسور 32 وزيراً في أول ستة شهور، وبمقارنة عدد الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة مع حكومة الرزاز يتبين أن الخصاونة قدم 171 التزاماً فيما قدم الرزاز 114 التزاماً، ووصلت نسبة الالتزامات المكتملة لحكومة الخصاونة إلى 10% فيما كانت في حكومة الرزاز 15,7% بعد مرور ستة أشهر، وبلغت القرارات التي أصدرتها حكومة الخصاونة 155 قراراً مقارنةً بـ 189 قراراً لحكومة الرزاز.

وتضمن التقرير تحليلاً نوعياً استهدف أصحاب المصلحة ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية وهي العمل والتشغيل والزراعة والقطاع الصحي، حيث تم تنفيذ 22 مقابلة شخصية و3 جلسات مركزة استهدفت خبراء وقطاع خاص وناشطين وشباب ونساء، وتم مناقشتهم حول أثر الالتزامات التي قدمتها الحكومة ضمن هذه القطاعات ومدى انسجامها مع متطلبات هذه القطاعات.

وبينت نتائج تحليل المقابلات والجلسات المركزة الخاصة بالقطاع الزراعي أن معظم أصحاب المصلحة اعتبروا أن التزامات الحكومة تجاه القطاع الزراعي غير كافية ولا تلبي حاجة القطاع وأن تنفيذ الالتزامات ضمن هذا القطاع يمكن وصفه بالضعيف وقال أحد المشاركين أننا وصلنا إلى مرحلة اليأس في حماية وتطوير القطاع، وقال أغلب أصحاب المصلحة أن ما تم تقديمه من التزامات يمكن تصنيفها تحت محور معالجة أضرار جائحة كورونا وليس تقديم دعماً وحوافز للمزارعين بشكل عام، كما تحدث معظم المشاركون أن الحكومة لم تقم بمعالجة جذور الأزمات وإنما حاولت معالجة نتائج الأزمات، و وأجمع أصحاب المصلحة على مجموعة من التوصيات أبرزها الغاء فوائد القروض الزراعية وتنظيم عمليات الإنتاج وإقرار الخريطة الزراعية وتقديم حوافز حقيقة لدعم المزارعين ماليا ومعنويا تتضمن إلغاء الضرائب على مستلزمات الإنتاج والمساعدة في شراء البذور ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي والأسمدة والمبيدات الحشرية وحل مشكلة البطالة الوطنية وحل تحدي الصادرات بإلغاء فرض الرسوم العالية عليها وإيجاد الية لنقل الصادرات الزراعية

الى أوروبا عبر الناقل الوطني ا «الملكية الأردنية» بأسعار منافسة. كما تضمنت التوصيات: أنشاء غرفة زراعة الأردن، البدء بالتصنيع الغذائي، ووقف استيراد السلع التي يتم إنتاجها في المملكة.

أما بما يتعلق بالقطاع الصحي اعتبر معظم أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم او من خلال مشاركتهم ب مجموعات النقاش المركزة ، أن الالتزامات غير كافية ولا تلبي حاجة القطاع الصحي وأن ما تم تنفيذ من هذه الالتزامات «ضعيف» و«ليس المأمول» وان ملف الصحة «ليس أولوية» لدى الحكومة، وانحصر مؤخرا في مكافحة وباء كورونا فقط ،حيث اعتبر عدد من أصحاب المصلحة أن الأداء الحكومي كان جيدا بخصوص توفير المطاعيم للمواطنين، واعتبر أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الصحي، كان مرتبكا ولا يعد تنفيذا لالتزام بتقديم الدعم وتوفير الكوادر، وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا، وقيّم أغلب أصحاب المصلحة أداء الحكومة بـ «الضعيف»، واعتمدوا على تقييمهم جراء عدم توفير التأمين الصحي للمواطنين وتفعيل قانون الدفاع رقم (23)، وعدم سداد ديون مستشفيات القطاع الخاص ومستودعات الادوية، على الحكومة والاعتماد المالي على صندوق همة وطن، إلا أن بعضهم قّيم أداء الحكومة بـ"متوسط»، وعلل هؤلاء تقييمهم بسعي الحكومة المستمر لزيادة نسب التطعيم والحصول على اللقاحات واعتمادها، وتعيين كوادر صحية. مع الأخذ بالظروف المحيطة بتشكيل الحكومة وجائحة كورونا، وكذلك التعديلات التي طالت 3 وزراء للصحة خلال فترة ستة أشهر.

وقدم أصحاب المصلحة توصيات مرتبطة بالقطاع الصحي منها زيادة ميزانية وزارة الصحة، تعيين الكوادر المؤهلة بعقود دائمة، وكذلك سداد مديونيات القطاع الخاص ومستودعات الادوية، وتفعيل قانون الدفاع رقم 23، وأيضاً زيادة التركيز على القطاع الصحي بشكل عام وعدم التركيز مكافحة وباء كورونا فقط، وتوفير تدريب مهني وتقني للكوادر الطبية، وتسريع العمل في إنشاء مصنع لإنتاج الأوكسجين، وتطوير عمل المؤسسات الصحية خارج العاصمة، وعمل تقييم للتكنولوجيا الصحية المتوفرة في المملكة، وتطوير الصناعات الدوائية ومراقبة أسعارها معتبرين أن فترة ستة أشهر هي غير كافية لقياس مدى قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها وإنما تعطي مؤشر على كيفية إدارة الملف الصحي بالمرحلة القادمة ولا سيما أن مشاكل القطاع الصحي مستمرة منذ عدة حكومات سابقة للأسف.

وفيما يتعلق بقطاع العمل والتشغيل اعتبر أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في قطاع العمل والتشغيل، من دعم لأصحاب العمل والعمال والقطاعات المتضررة في جائحة كورونا لم يكن كافياً، أن الحكومة لم تقم بمعالجة جذور الأزمات وإنما حاولت معالجة نتائج الأزمات إضافة إلى عدم وجود خطط واضحة ما أدى الى تدهور أوضاع القطاع، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد حول رضى الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل حيث بلغت نسبة غير الراضين عن أدائها 59.1% من الأردنيين، وقال غالبية أصحاب المصلحة أن ما قامت به الحكومة من خلال استحداث برامج بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحُزم التي قدمتها الحكومة لتحفيز قطاع العمل والتشغيل كبرنامج استدامة ، وتأجيل سداد القروض المترتبة على المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل لا تكفي لتلبية متطلبات القطاع ومعالجة المشكلات التي يعاني منها مثل تدني الأجور،

ومشكلة المتعثرين مالياً، وذكر أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة بأنه « لا يوجد مطبخ اقتصادي في الحكومة» يكون قادر على وضع خطة مستقبلية تحتوي مصفوفة عمل واضحة.

وقال معظم أصحاب المصلحة أن تطبيق نظام العمل المرن لم يكن له الأثر الإيجابي الكبير على تمكين المرأة في سوق العمل ولم يساهم بشكل كبير في رفع مستوى مشاركتها الاقتصادية في قطاع العمل والتشغيل، وذكروا أن تطبيق نظام العمل المرن كان شكلياً دون وجود قواعد تنفيذية واضحة، كان يتوجب على الحكومة القيام بإصلاح اقتصادي حقيقي، والعمل على تحقيق فكرة العدالة، والقيام بتنظيم ورشة عمل وطنية تضمن مشاركة كافة القطاعات والنقابات العمالية، ووضع استراتيجية عمل وطنية يتم من خلالها العمل على تحقيق تمكين المرأة الأردنية في سوق العمل وعدم التمييز تجاهها للوصول لرفع مستوى مشاركتها الاقتصادية.

ويتضمن التقرير نتائجاً لاستطلاعاً نفذه راصد حول أداء حكومة الخصاونة خلال الستة أشهر الأولى وتضمن مجموعة من الأسئلة حول الرضى العام على أداء الحكومة وقدرتها على تحمل مسؤولياتها، ومن أبرز نتائج الاستطلاع تبين ان 44,1% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لم يكن قادراً على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 أشهر الأولى، بينما يرى 22,8% من الأردنيين أن الفريق كان قادراً على تحمل مسؤولياته بشكل متوسط، واستهدف الاستطلاع عينة شملت 2,140 مواطناً ومواطنة.

وفيما يتعلق بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام يرى 4,7% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل كبير، بينما يرى 18,4% أن الحكومة مارستها بشكل متوسط، وعلى صعيد تعامل الحكومة مع جائحة كورونا، بينت النتائج أن هناك تراجعاً بمستوى رضى المواطنين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا إذ كان مستوى رضى الحكومة بشكل كبير إبان الـ 100 يوم الأولى 12,3% من الأردنيين بينما تراجعت بعد 6 أشهر إلى 7,6% من الأردنيين راضون عن أداء الحكومة بشكل كبير، كما تراجع مستوى الرضى بشكل متوسط حيث كانت بعد مرور الـ 100 يوم 34,8% فيما وصلت بعد 6 شهور إلى 23,4%، بخصوص مستوى الرضى بشكل ضعيف فقد ازدادت النسبة بمقدار 2,6% حيث كانت بعد مرور 100 يوم 24% بينما بلغت بعد مرور 6 أشهر 26,2% من الأردنيين.

وبخصوص رضى الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل فقد تبين أن 2,7% من الأردنيين راضون بشكل كبير، بينما بلغت نسبة الراضون بشكل متوسط إلى 13% من الأردنيين، و25,1% من الأردنيين راضون بشكل ضعيف، فيما كانت نسبة غير الراضين 59,1% من الأردنيين.

وحول رضى الأردنيين عن مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة خلال الـ 6 أشهر الأولى من عمر الحكومة، فقد تبين أن 8,5% من الأردنيين راضون بشكل كبير، و28,5% من الأردنيين راضون بشكل متوسط، بينما كانت نسبة الراضون بشكل ضعيف 28,3% من الأردنيين، وغير الراضون بلغت نسبتهم 34,7% من الأردنيين.

ويحتوي التقرير تحليلاً لجميع القرارات التي اتخذتها حكومة الخصاونة خلال الستة أشهر من تشكيلها، حيث بلغ عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء ما مجموعه 155قراراً، وتم جمع القرارات من المصادر الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية، وتمت دراسة وتحليل جميع القرارات بناءً على عدة محاور رئيسية.

واشتمل التقرير على تتبع لكافة أوامر الدفاع التي صدرت عن حكومة الخصاونة بموجب قانون الدفاع والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، وتم تحليل هذه الأوامر إلى محاور رئيسية، حيث بلغ عدده 8 قوانين دفاع و 20 بيان لاحق لقوانين دفاع سابقة.

عمل فريق إعداد التقرير على تتبع كافة أنشطة أعضاء حكومة الخصاونة منذ تشكيلها قبل ستة أشهر، حيث تم جمع الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المصادر المعتمدة، حيث وصل مجموع النشاطات لكافة أعضاء الحكومة 1141 نشاطاً، وتم رصد 6 زيارات ميدانية لرئيس الوزراء وكان أكثر الوزراء في تنفيذ الأنشطة الميدانية وزير الزراعة ووزير المياه وذلك بـ 63 نشاطاً ميدانياً لكل منهما، تلاهم وزير التنمية الاجتماعية بـ 50 نشاطاً، وفيما يلي جدول يبين الأنشطة التي تم حصرها حسب الوزارات.

## التوصيات

1. يدعو راصد مجلس النواب للقيام بدورهم الرقابي عبر الاطلاع على مخرجات هذا التقرير والسعي نحو محاسبة الحكومة بناء على الالتزامات التي تعهدت بها.

2. يدعو راصد وسائل الاعلام المختلفة و مسؤولي الصحافة الاستقصائية إلى القيام بدورهم المنوط بهم والتحقق والمتابعة الدورية لمدى التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها ،وايضا انصاف الوزارات النشيطه ومحاسبة الوزارات الغير متعاونة.

3. يتوجب على الحكومة أن تقوم الحكومة بتقديم التزامات قابلة للقياس و محددة بجدول زمني ومرتبطة بجهة محددة.

4. يجب على الحكومة أن تقوم بمشاركة برنامجها التنفيذي مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

5. يجب أن يكثف الوزراء عملهم الميداني وتواصلهم مع المواطنين بشكل مباشر والاطلاع على أداء المؤسسات في المحافظات.

6. ينصح أن تقوم الحكومة بالتشاور مع المجتمع المدني بشكل عام والمؤسسات النقابية والمهنية بشكل خاص عند الحاجة لتفهم حاجات قطاعات معينة أو قبل إصدار أي قرارات أو مسودات قوانين.

7. الحاجة لتنفيذ الاستراتيجيات السابقة و ترسيخ نهج أن الاستراتيجيات هي عابرة للحكومات والوزراء كبرنامج عمل وليست مرتبطة بشخص او مسؤول معين.

8. تعزيز تعاون الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل بنود قانون حق الحصول على المعلومة، وتعزيز قيم الشفافية والحاكمية الرشيدة.

9. يتوجب على الوزارات نشر كافة الأخبار المرتبطة بعمل الوزراء وأنشطتهم ضماناً لتطبيق مبدأ الشفافية وحفاظاً على حق المواطن بالاطلاع على أداء الوزراء.

10. أن نظر الحكومة إلى هذا التقرير كجردة حساب مبدئي لفترة 6 أشهر من عمرها يعزز قيم الشفافية والتشاركية كما يعطي المجتمع مواطنين ومؤسسات المجتمع المدني فرصة لمتابعة عمل الحكومة ومراقبة أدائها.

11. إهمال بعض الوزارات او الوزراء الرد على إستفسارات فريق العمل مع ملاحظة منحهم فرصة زمنية محددة للرد ومتابعة فريق العمل لهذه الوزارات وحثها على الرد، يجسد نظرة سلبية من هذه الوزارات إلى دور مؤسسات المجتمع المدني ، و دور المجتمع وحقه الدستوري بمتابعة وتقييم ومحاسبة الحكومة على أدائها والتزاماتها وقراراتها.

# الباب الأول:
# الالتزامات الحكومية

## 1.1 مقدمة

يتضمن هذا الباب تحليلاً كمياً ونوعياً لمجموع الالتزامات التي صدرت عن حكومة الخصاونة خلال الستة أشهر الاولى من تشكيلها، من حيث عدد الالتزامات والمصادر التي جاءت منها والمحاور الرئيسية التي توزعت عليها ودرجة تحققها ومن الجدير ذكره أن كثير من الالتزامات يصعب قياسها لعدم ارتباط نسبة كبيرة منها بجدول زمني أو قدرة على التنفيذ لا سيما بظل عدم وجود برنامج تنفيذي واضح للحكومة للقياس علي، كذلك معظم الالتزامات كانت تخص رئاسة الحكومة دون الإشارة إلى وزارات بعينها ستقوم بتنفيذ هذه الالتزامات مما زاد من صعوبة عملية التحري والتدقيق لإيجاد جهة الاختصاص المسؤولة عن تنفيذ.

### 1.2 نسب تحقق الالتزامات الحكومية

قدمت الحكومة خلال ستة أشهر 171 التزاماً، وبتحليل نسب تحقق الالتزامات يتبين أن الحكومة لم تبدأ تنفيذ ما نسبته 33% من الالتزامات التي قدمتها، بينما بلغت نسبة الالتزامات التي يجري تنفيذها 57%، ووصلت نسبة الالتزامات التي اكتملت إلى 10%.

**الشكل رقم (1): التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر**

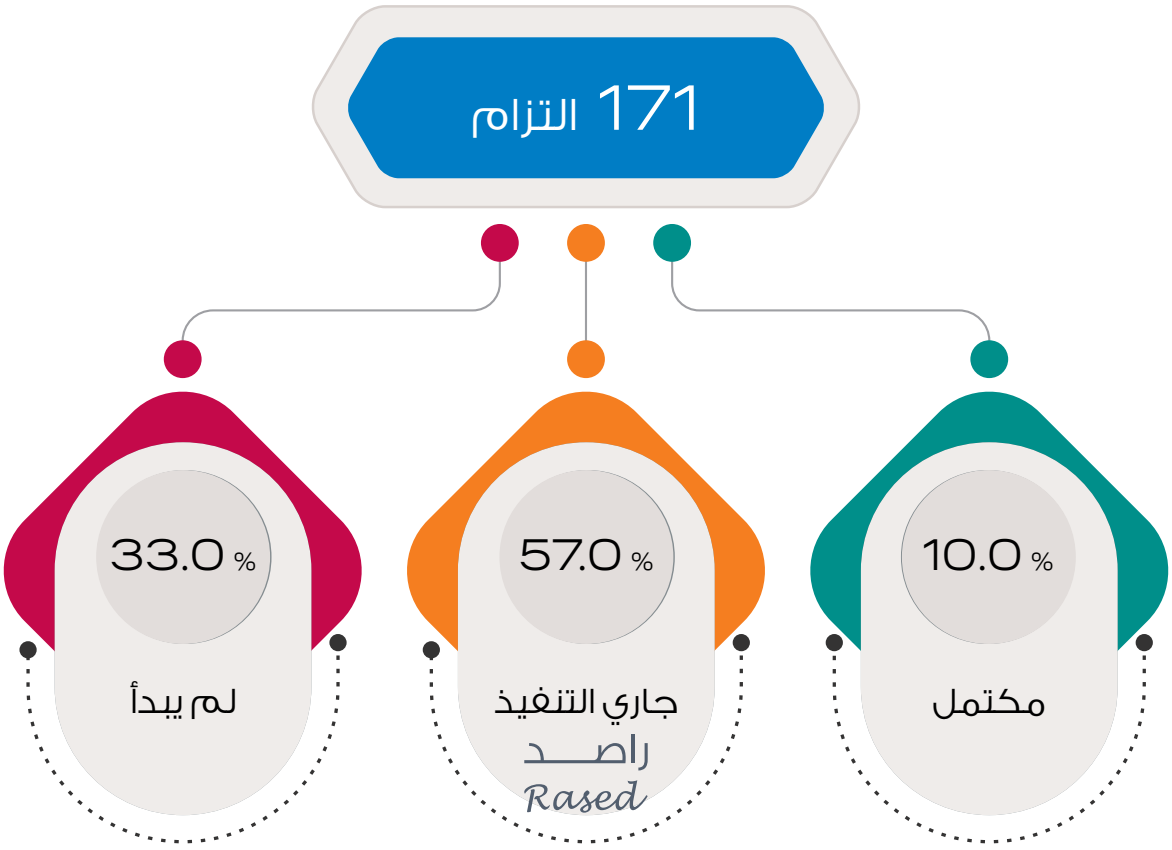

### 1.3 محاور الالتزامات الحكومية

وتم تحليل الالتزامات على سبعة محاور رئيسية، حيث تركزت غالبيتها في محور التنمية والخدمات بواقع 95 وبنسبة 55%، تلاه محور الإصلاح الاقتصادي بواقع 38 التزام بنسبة 22%، ثم محور الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بواقع 20 التزام وبنسبة 12%، ثم محور سيادة القانون بواقع 9 التزامات وبنسبة 5%، ثم محور الشؤون الخارجية بواقع 5 التزامات وبنسبة 3%، ثم محور الإصلاح السياسي بواقع 3 التزامات بنسبة 2%، وحل اخيراً محور الشفافية والإعلام بواقع التزام واحد فقط بنسبة 1%.

**الشكل رقم (2): توزيع محاور التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر**

### 1.4 مصادر الالتزامات الحكومية

ومن حيث المصادر التي جاءت منها الالتزامات فقد صدرت غالبيتها عن البيان الوزاري بواقع 119 التزام وبنسبة 70%، تلتها الالتزامات التي جاءت عبر اللقاءات والاجتماعات الرسمية لرئيس الوزراء مع قطاعات مختلفة من المجتمع الأردني بواقع 27 التزام بنسبة 16%، ثم الالتزامات الصادرة عن الرد الحكومي على مناقشات النواب لبيان الثقة بواقع 25 التزام بنسبة 14%.

**الشكل رقم (3): مصادر التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر**

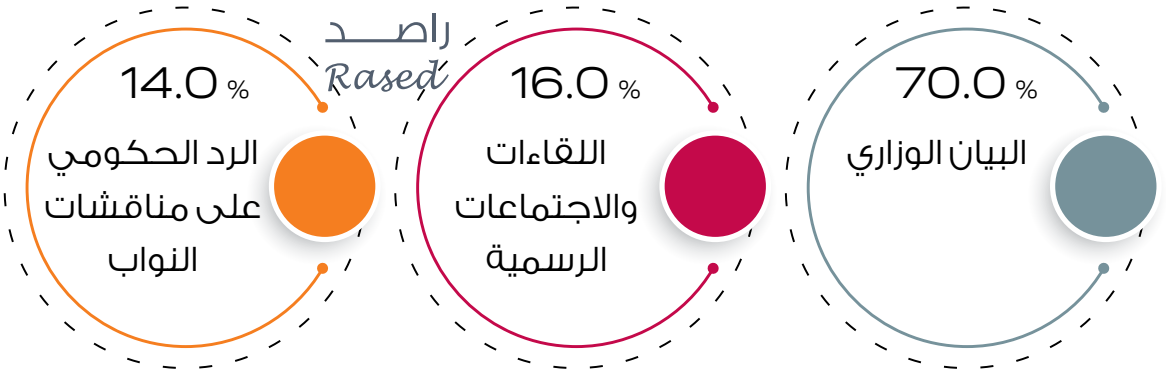


وفيما يلي جدول يبين كافة الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ومستوى تحققها:

الجدول رقم (1): يُبيّن الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ومستوى تحققها

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | برنامج تنفيذي للأعوام 2021 - 2024 يتضمن منهجية شاملة للتعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، وفقاً للأولويات الوطنية في مختلف القطاعات. | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | لم يبدأ بعد |
| 2 | تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بكلّ شفافيّة وحاكميّة، من خلال إعداد المشاريع القابلة للتنفيذ من النواحي الماليّة والفنيّة والقانونيّة، و طرحها على القطاع الخاص لغايات التنفيذ | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 3 | إجراء إصلاحات هيكليّة وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع الطاقة | وزارة الطاقة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | لم يبدأ بعد |
| 4 | إجراء إصلاحات هيكليّة وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع المياه | وزارة المياه والري | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | لم يبدأ بعد |
| 5 | إجراء إصلاحات هيكليّة وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع العمل | وزارة العمل | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 6 | تكثيف الرقابة، ومحاسبة كلّ من يقصّر في تقديم الخدمة العامّة، ومكافأة أصحاب الإنجاز | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 7 | تحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين من القطاع العام | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 8 | تنفيذ دراسة مبنية على أسس علميّة لهيكلة القطاع العام | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | لم يبدأ بعد |
| 9 | النظر في إمكانية الدمج العلمي لبعض الوزارات والهيئات | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 10 | ستبادر الحكومة فتح أبوابها للتواصل والحوار مع النقابات المهنيّة، من منطلق الدور الذي تؤدّيه هذه المؤسّسات الوطنيّة من أجل خدمة منتسبيها، وطرح قضاياهم المهنيّة. | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 11 | سترفع الحكومة إلى السدّة الملكيّة خلال الأيّام المقبلة دراسة علميّة حول تطوير الإدارة و مشاريع القوانين التي تتطلّب التعديل للسير بإجراءات هذه العمليّة. | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 12 | الحكومة ستلتزم بالرد على الاسئلة والاستجوابات والاستيضاحات النيابية ضمن المدد القانونية. | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 13 | تتعهّد الحكومة بتقديم جميع أشكال الدعم والإسناد للقوّات المسلّحة والاجهزة الأمنيّة، ومواصلة رعايتها والاهتمام بها تدريباً وإعداداً وتسليحاً | وزارة الدفاع/ وزارة الداخلية | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 14 | تحسين أوضاع المتقاعدين العسكريين | وزارة الدفاع / وزارة الداخلية | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 15 | تحسين أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية | وزارة الدفاع / وزارة الداخلية | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 16 | تعزيز دور المؤسسات الرقابية ومنحها المزيد من الاستقلاليّة، وتفعيل دورها في ضبط أيّ محاولات أو ممارسات للتعدّي على المال العام | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 17 | مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وصوره والفساد المالي والإداري | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 18 | تكريس استقلالية هيئة مكافحة الفساد ودعمها للمنظومة العامة التي تستهدف مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة. | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 19 | استعداد الحكومة للتعاون مع هيئة مكافحة الفساد للعمل على سد بعض الثغرات في التشريعات التي قد ينفذ من خلالها البعض لممارسات تصنف على أنها ممارسات فساد أو إهدار للمال العام . | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 20 | العمل على تصويب أي مخالفات وأوجه خلل تضمنها تقرير ديوان المحاسبة وبشكل يحافظ على سلامة المال العام ومنع أي تجاوزات عليه | الحكومة | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | جاري التنفيذ |
| 21 | تعتمد الحكومة منهجية لتحفيز النمو الاقتصادي تتضمّن رؤية مشتركة حول النهج والبرنامج الحكومي لإدارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص، وبدعم من المؤسسات الدوليّة والمانحين. | وزارة التخطيط | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 22 | تلتزم الحكومة أن لا تستدين فلساً واحداً لتمويل أيّ إنفاق جارٍ إضافي، وأنّ أيّ استدانة إضافيّة من أيّ نمط، ستوجّه لمشاريع استثماريّة وإنتاجيّة. | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 23 | تحسين القدرة الشرائيّة للمواطنين من خلال تعزيز الحماية الاجتماعيّة | وزارة التنمية الاجتماعية / وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 24 | اتخاذ الإجراءات التشريعية والإداريّة اللازمة لتوحيد الإدارة الضريبيّة. | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 25 | استكمال إجراءات طرح عطاء نظام الفوترة الوطني، وطرح عطاء نظام الحاسوب الضريبي. | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 26 | تحسين التحصيل الضريبي والجمركي | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 27 | تسريع الخدمات الضريبية للشركات الملتزمة ضريبياً وتسهيلها عبر برنامج القائمة الذهبيّة | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 28 | تفعيل التعاون الدولي لمكافحة التهرّب الضريبي عبر تبادل المعلومات والاستفادة من اتفاقيّات منع الازدواج الضريبي | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ |
| 29 | توحيد الإدارة الجمركيّة لجميع مناطق المملكة | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 30 | تفعيل لجان التسويات والمصالحات الضريبيّة والجمركيّة لحل الملفات العالقة. | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 31 | ستقوم الحكومة بإجراء نقلة نوعيّة بالإجراءات والإدارة الجمركية ورقمنتها، ومراجعة التعرفة الجمركيّة | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 32 | محاربة التهرّب والتجنّب الضريبي وحوكمة الإعفاءات | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 33 | معالجة التشوّهات والاختلالات الضريبيّة وسدّ الثغرات في إجراءات النظام الضريبي، عبر تطوير التشريعات الناظمة لذلك؛ وضمن إجراءات الإصلاحات الضريبية لعام 2021، | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 34 | إعادة صرف الزيادة على العلاوات لموظفي القطاع العام، المدنيين والعسكريين | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | مكتمل |
| 35 | زيادة الصادرات الوطنيّة | وزارة الصناعة والتجارة | الإصلاح الإقتصادي | مكتمل |
| 36 | الحدّ من عجز الموازنة عن طريق تعزيز الإيرادات المحليّة، ومعالجة الثغرات والتشوّهات في جانبي الإيرادات والنفقات. | وزارة المالية | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 37 | فتح أسواق تصديرية أمام المنتجات الأردنية، وعقد الاتفاقيات التجارية التي تمنح معاملة تفضيلية لهذه المنتجات في تلك الأسواق. | الصناعة والتجارة | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 38 | زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي. | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 39 | حصر المشتريات الحكومية بالصناعة المحلية وضمن الاشتراطات والمواصفات المحددة. | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | مكتمل |
| 40 | إنشاء صندوق سيادي استثماري، تساهم فيه الحكومة والصناديق الاستثماريّة الخارجيّة، ويكون مفتوحاً للمغتربين الأردنيين | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 41 | إحداث إصلاحات هيكليّة اقتصاديّة وماليّة تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال. | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 42 | تطوير منظومة مجزية لتحفيز الاستثمار وتوجهه جغرافياً وقطاعياً بهدف إيجاد فرص عمل للأردنيين في المحافظات والألوية والمناطق التي ترتفع فيها نسب البطالة. | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 43 | أتمتة التصاريح المرتبطة بسوق العمل | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | مكتمل |
| 44 | التركيز على برامج التمكين وتعزيز منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني لتكون ملبّية لمتطلّبات سوق العمل | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 45 | الحدّ من الخروقات التي تحصل في بيئة العمل كعمالة الأطفال | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 46 | خفض معدّلات البطالة | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 47 | ضبط سوق العمل وتنظيمه | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 48 | تطوير منظومة التفتيش والسلامة والصحّة المهنيّة في قطاع العمل | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 49 | توفير فرص عمل جديدة يساندها تنفيذ برامج تدريب مهني وتقني لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية، خصوصاً في المجالات الرقمية الحديثة. | وزارة العمل | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 50 | دعم قطاع الإنشاءات، نظراً لدوره المهمّ في تحريك الاقتصاد الوطني، وتشغيل الأيدي العاملة. | وزارة الاشغال العامة | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 51 | توجيه المساعدات الخارجيّة، نحو الأولويّات الوطنيّة المرتبطة بسدّ الفجوات التمويليّة | وزارة التخطيط | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 52 | توظيف الاقتصاد الرقمي لتعزيز النموّ الاقتصادي. | وزارة الاقتصاد الرقمي | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 53 | تطوير الحياة السياسيّة ومسيرتنا الديمقراطيّة، عبر بوابة الحوار | وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية | الإصلاح السياسي | جاري التنفيذ |
| 54 | توسيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسيّة وصنع القرار الوطني | وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية | الإصلاح السياسي | جاري التنفيذ |
| 55 | تعزيز النهج اللامركزي في تقديم الخدمات والتعامل مع الشكاوى. | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 56 | الحدّ من نسب الفقر. | الحكومة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 57 | تنظيم شؤون حضانات الأطفال | وزارة التنمية الاجتماعية | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 58 | إنشاء صندوق خاصّ للمسنّين، لدعمهم بجميع الاحتياجات الضروريّة، وضمان عيش كريم لهم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية | وزارة التنمية الاجتماعية | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 59 | الاستمرار في تحسين البيئة المدرسيّة عن طريق إنشاء الأبنية والإضافات المدرسية الجديدة وإجراء الصيانة اللازمة، | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 60 | الاستمرار في تطوير المناهج | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 61 | التوسّع في إلحاق أبنائنا بمرحلة رياض الأطفال وفق خطة محدّدة؛ وصولاً إلى الاستيعاب الكامل للأطفال من عمر خمس سنوات خلال العامين المقبلين | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 62 | تأمين الطلبة المحتاجين بالأجهزة والمعدّات؛ ليكون التعليم الإلكتروني داعماً ومعزّزاً لتطوير جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي. | وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 63 | تطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني ليكون أكثر تفاعلية | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 64 | رفع كفاءة المعلّمين | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 65 | تطوير خيار التعليم عن بُعد ليكون جزءاً من العمليّة ا لتعليميّة . | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 66 | إجراء دراسة تفصيليّة لتطبيق تقنيّات الحصاد المائي المتعدّدة | وزارة المياه والري | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 67 | تحفيز المجتمعات المحليّة والقطاع الخاص لإنتاج محاصيل العجز والمحاصيل التصنيعيّة في القطاع الزراعي | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 68 | تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في القطاع الزراعي | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 69 | تعمل الحكومة على تنظيم القطاع الزراعي بهدف الاعتماد على التقنيّات الزراعيّة الحديثة | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 70 | دعم البحوث الزراعيّة، واستنباط الأصناف الملائمة لبيئتنا الأردنيّة | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 71 | دعم الصناعات الزراعيّة المعتمدة على المدخلات المحليّة | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 72 | مكننة العمل في القطاع الزراعي ورقمنته، بهدف زيادة الإنتاجية | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 73 | التحوّل عن الزراعات التقليديّة | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 74 | دعم استقرار القطاع الزراعي وحماية إنتاجه الذي يشكّل قاعدة الأمن الغذائي الوطني وشريانه | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 75 | تنفيذ مشروع «الخارطة الزراعيّة» التي سنستثمر من خلالها أجزاءً من أراضي الخزينة الصالحة للزراعة. | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 76 | توفير حزمة من الحوافز لدعم المزارعين ومساعدتهم على تجاوز الأوضاع الصعبة التي يعاني منها القطاع الزراعي. | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 77 | ستحقّق الحكومة الاكتفاء الكلّي من الخضروات الزراعيّة لهذا العام 2021. | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 78 | التركيز على تطوير السياحة الداخلية | وزارة السياحة والاثار | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 79 | تسهيل إجراءات دخول المرضى إلى المملكة، وضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات العلاجيّة لهم بأسعار عادلة وجاذبة. | وزارة السياحة والآثار / وزارة الصحة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 80 | دعم العاملين في قطاع السياحة والمنشآت في هذا القطاع ضمن برامج الدعم والحماية المعلنة، ومن خلال صندوق المخاطر السياحيّة. | وزارة السياحة والاثار | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 81 | تأمين التسهيلات اللازمة لاستدامة عمل المنشآت السياحيّة والحفاظ على العمالة فيها. | وزارة السياحة والاثار | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 82 | تنفيذ خطة استراتيجيّة للتسويق والترويج السياحي | وزارة السياحة والاثار | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 83 | استكمال حوسبة المستشفيات والمراكز الصحية بما يوفر الوقت والجهد ويساهم بتقديم خدماتها بجودة عالية. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 84 | الالتزام بنهج الشفافية والمصارحة فيما يتعلق بالإعلان عن قدرات منظومتنا الصحية. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 85 | تحسين البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية والاستمرار في تحقيق معايير اعتماديتها | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 86 | رفد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والتمريضية والمعدات اللازمة | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 87 | ستقوم الحكومة بالتوسع في برامج التدريب والتأهيل لتشمل تخصصات جديدة وأعداداً أكبر لسد النقص في جميع التخصصات | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 88 | استكمال الإجراءات اللازمة لتشغيل المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية لتقديم خدماته بكل كفاءة وجودة. | الحكومة | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 89 | تقديم المطاعيم بشكل مجانٍ للمواطنين ضمن خطة متكاملة ودقيقة وعادلة وشفافة تراع اعطاءه وفق الأولويات والاحتياجات المتعارف عليها عالمياً بدءاً بالربع الأول من العام الجاري | الحكومة | التنمية والخدمات | متكمل |
| 90 | سيكون للمستشفيات الميدانية أثراً إيجابي ملموس في تحسين واقع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بعد أزمة كورونا لتكون هذه الخدمات أكثر كفاءة وعدالة. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 91 | نسعى للوصول إلى تحقيق تأمين صحي شامل في المحافظات كافة. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 92 | إطلاق نظام جديد للتأمين الصحي يتضمّن حزماً تأمينيّة محدّدة المنافع، بهدف إشراك الفئات غير المؤمّنة خلال العامين المقبلين، وقد بدأنا الإجراءات التشريعيّة والإداريّة اللازمة لذلك. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 93 | الاستمرار في تطوير الصناعات الغذائيّة والدوائيّة، والحفاظ على المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسيّة، وضبط الأسعار، ومنع الاحتكار، وضمان توفير السلع للمواطنين بأسعار عادلة. | وزارة الصحة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 94 | تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائيّة الأساسيّة، خصوصاً غير المنتجة محلياً. | وزارة الصناعة والتجارة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 95 | تعزيز قيم المساءلة لتحقيق التوزيع العادل، وتقليل خسائر المياه عبر تعظيم الاستفادة من تطبيقات التحوّل الرقمي | وزارة المياه والري | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 96 | تنفيذ المشاريع الاستراتيجيّة الكبرى لتحقيق الأمن المائي للمملكة | وزارة المياه والري | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 97 | رقمنة أنظمة التشغيل والتحصيل المتعلقة في القطاع المائي. | وزارة المياه والري | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 98 | ستطور الحكومة قدراتها في القطاع المائي لمواجهة الظروف الاستثنائيّة لحالات الوباء والفيضانات والاعتداءات | وزارة المياه والري | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 99 | توفير قاعدة بيانات محوسبة تربط البلديّات مع المؤسّسات المعنيّة في القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى مخطّط شمولي موحّد متكامل | وزارة الإدارة المحلية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 100 | ستعمل الحكومة على تقييم تجربة اللامركزية الحالية، والبناء على إيجابيّاتها، وتجاوز سلبيّاتها، وتعديل مشروع قانون الإدارة المحليّة، | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 101 | ستحيل الحكومة مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد إلى مجلس النواب، من اجل اجراء التعديلات اللازمة عليه بما يخدم أهدافنا الوطنيّة في هذا المجال. | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 102 | وضع مخطّط شمولي بالتعاون مع البلديّات والجهات المختصّة لحماية الملكيّات الزراعيّة. | وزارة الإدارة المحلية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 103 | دراسة جميع ما يتعلّق بترفيع بعض الوحدات الإداريّة التي طالب بعض النواب، من جوانبها المختلفة، بما يحقّق المصلحة العامّة، ووفق الإمكانات المتاحة. | وزارة الداخلية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 104 | تنفيذ برامج تستهدف الشباب بشكل خاص، من أجل تعزيز مشاركتهم في صنع القرار، وتفعيل دورهم الريادي في تنمية مجتمعاتهم المحلية. | وزارة الشباب | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 105 | تمكين الشباب المتعطلين عن العمل وتشغيلهم في كل المحافظات فيما يتعلق بالقطاع الزراعي | وزارة الزراعة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 106 | دراسة إمكانيّة تحويل المجمّعات الرياضية التابعة لوزارة الشباب إلى نواة مدن شبابيّة، لتكون هناك مدينة للشباب في كل محافظة، بالإضافة إلى الاستمرار في دعم الحركة الرياضيّة، من أندية ومنتخبات وطنيّة، في مختلف الأنشطة والألعاب. | وزارة الشباب | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 107 | تشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجيّة والصناعات التحويليّة القائمة على الخامات الوطنيّة | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 108 | تطوير منظومة القطاع ليكون الأردن مركزاً إقليميّاً لتبادل الطاقة بمختلف أشكالها. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 109 | تمكين الاستثمار الأجنبي والمحلّي، كمداخل رئيسة لإيجاد فرص العمل والتشغيل في قطاع الطاقة. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 110 | تنفيذ استراتيجيّة الطاقة للأعوام (2020 – 2030)م | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 111 | جذب الاستثمارات في قطاع التعدين. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 112 | خفض كلف الطاقة على الاقتصاد الوطني. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 113 | زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحليّة والمتجدّدة في خليط الطاقة الكلي. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 114 | . التوسّع في عمليّات الاستكشاف للغاز الطبيعي في حقل الريشة، من خلال حفر المزيد من الآبار هذا العام والأعوام المقبلة | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 115 | تلتزم الحكومة بالتعاون مع لجنة الطاقة النيابيّة، لبحث جميع القضايا المتعلّقة بالطاقة بما يخدم المصلحة الوطنيّة العليا في هذا القطاع الاستراتيجي. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 116 | إعداد استراتيجية لقطاع التعدين والثروات المعدنية للأعوام العشرة المقبلة تتبعها خطة تنفيذية بمواقيت زمنيّة محدّدة. | وزارة الطاقة والثروة المعدنية | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 117 | تمكين المرأة في سوق العمل، ورفع مشاركتها الاقتصاديّة من خلال تطبيق نظام العمل المرن. | وزارة العمل | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 118 | تطوير أنظمة النقل الذكيّة. | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 119 | توظيف التقنيّات الحديثة والطاقة النظيفة في قطاع النقل | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 120 | ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيّتها الهادفة إلى إيجاد نقل عامّ متطوّر ومستدام | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 121 | مشروع الباص منتظم التردّد بين عمّان والزرقاء الذي من المتوقّع الانتهاء منه مع نهاية العام الحالي | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 122 | مشروع الباص منتظم التردّد داخل العاصمة عمّان الذي سيتمّ الانتهاء منه منتصف العام الحالي | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 123 | مشروع النقل الحضري داخل المدن | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 124 | وضع منظومة مشاريع موانئ العقبة. | وزارة النقل | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 125 | بناء قدرات العاملين في قطاع النقل | وزارة النقل | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 126 | إعادة تأهيل الطرق التي تربط المملكة بدول الجوار ضمن الإمكانات المتاحة، وفق الأولويّات، هناك أولويّة ملحّة لاستكمال الطريق الصحراوي، وطريق بغداد الدولي. | وزارة الاشغال العامة | التنمية والخدمات | جاري العمل |
| 127 | إتاحة المزيد من مجموعات البيانات الحكوميّة المفتوحة واستراتيجية الذكاء الاصطناعي. | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 128 | إطلاق المزيد من مشروعات الدفع الإلكتروني | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 129 | استكمال البنية التحتيّة التشريعيّة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المتعلقة بقطاع تقنية المعلومات | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 130 | الاستمرار في بناء البنية التحتية الرقمية المتقدّمة لتمكين المدن الذكيّة ووسائل النقل الذكيّة والرعاية الصحيّة وخدمات التعليم وغيرها من المجالات. | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 131 | تعزيز التنمية الصناعية بإتاحة التقنيات الرقمية اللازمة. | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 132 | تعمل الحكومة على استكمال البنية التحتيّة الرقميّة والمتكاملة، التي ستدفع عجلة التحوّل الرقمي في المملكة ومشاريع التنمية الاقتصاديّة، | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 133 | توفير واجهة حكوميّة تفاعليّة واحدة لجميع شرائح المجتمع | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 134 | رفع مهارات الشباب الأردني في التقنيات الحديثة | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 135 | وضع مشروع شبكة الألياف الضوئيّة الوطني. | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 136 | وضع نظام البيانات الوطني الشامل | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 137 | جذب الاستثمارات وفتح الأسواق الاقليميّة والعالميّة للمشاريع الأردنيّة وروّاد الأعمال الأردنيين في قطاع تقنية المعلومات | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 138 | خطّة لتطوير الخدمات الحكوميّة الرقميّة من خلال تنفيذ «الاستراتيجيّة الأردنيّة للتحوّل الرقمي» وخارطة الطريق المنبثقة عنها. | وزارة الاقتصاد الرقمي | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 139 | ستواصل الحكومة دراسة أيّ إجراءات من شأنها تمكين العاملين في الصحافة ووسائل الإعلام الأردنيّة من أداء دورهم ورسالتهم في ظل ظروف معيشيّة كريمة. | الحكومة | الشفافية والإعلام | جاري التنفيذ |
| 140 | إلغاء التعليمات المتعلّقة بعدم تجديد جوازات سفر الأردنيين المقيمين في الخارج، سواءً المحكومين أو المطلوبين لقضايا ماليّة، مع التأكيد على أنّ هذا الإجراء ينسجم مع الحقوق الدستوريّة للمواطنين. | وزارة الداخلية | سيادة القانون وحقوق الإنسان | مكتمل |
| 141 | الالتزام بمراجعة التشريعات بهدف معالجة أي فجوات يستغلها أصحاب السوابق الخارجون عن القانون | وزارة العدل | سيادة القانون وحقوق الإنسان | جاري التنفيذ |
| 142 | التوسّع في تطبيق المحاكمات عن بُعد بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد والكلف الماليّة على المواطنين | وزارة العدل | سيادة القانون وحقوق الإنسان | جاري التنفيذ |
| 143 | مراجعة قانون التنفيذ القضائي، بما يتعلق بموضوع حبس المدين أو المتعثّرين ماليّاً، بالتشاور مع الجهات صاحبة الاختصاص، وبالتعاون مع مجلس النواب، بما يحفظ التوازن والحقوق ما بين الدائن والمدين. | وزارة العدل | سيادة القانون وحقوق الإنسان | جاري التنفيذ |
| 144 | تعمل الحكومة على التوسّع في تطبيق العقوبات المجتمعية البديلة | وزارة العدل | سيادة القانون وحقوق الإنسان | لم يبدأ بعد |
| 145 | رفع الوعي القانوني لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال حملات توعويّة تؤكد على مبدأ سيادة القانون وتطبيقه | الحكومة | سيادة القانون وحقوق الإنسان | جاري العمل |
| 146 | الالتزام بإطلاق الاستراتيجية الوطنية 2020 2025- المحدث للعام 2017 لهيئة مكافحة الفساد والنزاهة | الحكومة | سيادة القانون وحقوق الإنسان | مكتمل |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 147 | تطوير التشريعات المرتبطة بالعقوبات بما يتماشى مع المستجدات والتطورات | الحكومة | سيادة القانون وحقوق الإنسان | لم يبدأ بعد |
| 148 | ستعزّز الحكومة تواصلها مع المجتمع الدّولي لتحمّل مسؤوليّاته، والوفاء بالتزاماته، تجاه التبعات التي تحمّلها، ويتحمّلها الأردن جرّاء موجات اللجوء الإنساني، وما يترتّب عليها من ضغوط متزايدة على مختلف القطاعات. | الحكومة | شؤون خارجية | جاري التنفيذ |
| 149 | زيادة مستوى التنسيق والتعاون والتبادل المشترك مع الجميع، بما يحقّق مصالحنا المشتركة ويعزّز من علاقاتنا السياسيّة والاقتصاديّة والتجاريّة والاستثماريّة. | الحكومة | شؤون خارجية | جاري التنفيذ |
| 150 | ستواصل الحكومة بذل كلّ الجهود لتحقيق السلام العادل، المستند إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة، والمرتكز إلى حلّ الدولتين | الحكومة | شؤون خارجية | جاري التنفيذ |
| 151 | سنواصل التصدّي لكلّ الممارسات والانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي | الحكومة | شؤون خارجية | جاري التنفيذ |
| 152 | توجيه الفريق الوزاري إلى تكثيف العمل الميداني، والتواصل مع المواطنين وتلمّس قضاياهم واحتياجاتهم، في جميع محافظات المملكة | الحكومة | التنمية والخدمات | لم يبدأ بعد |
| 153 | العمل على إنشاء المدينة الاقتصادية المشتركة التي يجري العمل على استكمال الإجراءات للبدء بتنفيذها على الحدود بين الأردن والعراق | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 154 | استثناء المنتجات العراقية والأردنية من أي نظام تسجيل للواردات يطبق لدخول أسواق كلا البلدين الشقيقين | الحكومة | تنمية وخدمات | مكتمل |
| 155 | تخصيص قطعة الأرض للشركة العراقية والأردنية للصناعة وتحديد كلفة بدل الإيجار للأراضي المخصصة للمدينة الاقتصادية المشتركة | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 156 | تجديد مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين لاستيراد النفط الخام من العراق لعام آخر بعد التوافق على التعديلات المطلوبة | الحكومة | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 157 | ستقوم الحكومة ومجلسي الأعيان والنواب بالتواصل الضروري واللازم مع مؤسسات المجتمع المدني والبلديات والمجتمعات المحلية والأحزاب السياسية بغية العمل على تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية | الحكومة | الإصلاح السياسي | جاري التنفيذ |
| 158 | ستقوم دائرة المشتريات الحكومية بإعلان طرح عطاء لغايات اعتماد مكان حجز المركبات وإحالة العطاء وفق نظام المشتريات الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 159 | دعم الحكومة لقطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن كأحد أهم المحركات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز قدرته على تصدير الخدمات الاستشارية الهندسية | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 160 | استعداد الحكومة لإتخاذ إجراءات تخفيفية على المزارع الأردني من خلال إيجاد أسواق تصديرية وتطوير التصنيع الغذائي | الحكومة | تنمية وخدمات | جاري التنفيذ |
| 161 | ضرورة تنفيذ المشاريع التي قدمتها وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص لهذا العام، والتي تعد جاهزة من حيث دراسات الجدوى والأثر المالي | الحكومة | الإصلاح الإقتصادي | جاري التنفيذ |
| 162 | تطوير و بناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم، ذلك ضمن خطة وزارة التربية والتعليم بإنشاء 600 مدرسة في جميع أنحاء المملكة. | وزارة التربية والتعليم | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 163 | إنشاء مباني وساحات الشحن والركاب للمعبر الحدودي البري الجديد لجسر الملك حسين | وزارة الأشغال العامة والإسكان | الإصلاح الإقتصادي | لم يبدأ بعد |
| 164 | تنشيط حركة النقل وانسياب البضائع والسلع واقامة الاستثمارات المشتركة بين الأردن والعراق | الحكومة | شؤون خارجية | لم يبدأ بعد |

| الرقم | نص الالتزام | الوزارة المعنية بالالتزام | المحور الرئيسي | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 165 | إبقاء اللجنة الوطنيّة لمكافحة الأوبئة والجهات الصحيّة في حالة انعقاد مستمرّ لدراسة تطوّرات الحالة الوبائيّة ومستجدّاتها | الحكومة | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 166 | عدم التهاون مع أيّ مخالفات يتمّ ضبطها، وتطبيق أوامر الدّفاع والتعليمات الصادرة بموجبها بحقّ المخالفين | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 167 | تكثيف الرقابة على الأفراد والمنشآت في المخابز والأسواق خصوصاً في ظلّ التطوّرات المتوقّعة للحالة الجويّة، والتأكّد من التزام الجميع بارتداء الكمامات والتباعد الجسدي، وتلافي الازدحامات والتجمّعات | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |
| 168 | تمكين المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية ليبدأ عمله الفعلي وان يدخل حيز النفاذ في إطار مؤسسي وتشريعي | الحكومة | التنمية والخدمات | مكتمل |
| 169 | إجراء تحقيق فوري في حادثة انقطاع الأوكسجين في مستشفى السلط الحكومي | الحكومة | سيادة القانون وحقوق الإنسان | مكتمل |
| 170 | تأجيل أقساط المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل | صندوق التنمية والتشغيل | الإصلاح الإقتصادي | مكتمل |
| 171 | الوصول بحلول الصيف القادم الى مرحلة استقرار وبائي وفتح كافة القطاعات | الحكومة | التنمية والخدمات | جاري التنفيذ |

## 1.5 التحليل النوعي لآثار الالتزامات الحكومية على القطاعات المستهدفة

قام فريق العمل بتحديد ثلاث قطاعات تمثل أولوية وحاجة لكافة الأردنيين والأردنيات لا سيما بعد جائحة كورونا وهي قطاع العمل والتشغيل والقطاع الزراعي والقطاع الصحي، وقد قامت الحكومة الأردنية بتقديم عدد من الالتزامات الخاصة في كل قطاع بشكل يهدف إلى إرساء هذه المفاهيم وعليه، قام فريق العمل بتنظيم مقابلات رئيسية نوعية و أيضاً مجموعات نقاشية مركزة مع عدد من أصحاب المصلحة حول الالتزامات الخاصة بهذه القطاعات ومدى تأثيرها على هذه القطاعات وعلى المجتمع بشكل عام تمثلت بعدد 22 مقابلة نوعية و 3 مجموعات نقاشية مركزة شارك فيها ما يقارب 30 خبيراً وصاحب مصلحة.

### 1.5.2 القطاع الزراعي

اعتبر معظم أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي أن التزامات حكومة الخصاونة، غير كافية ولا تلبي حاجة القطاع[6] وأن ما تم تنفيذ من هذه الالتزامات «ضعيف [7]» و «اوصلنا إلى مرحلة اليأس»[8] في حماية وتطوير القطاع كما أن إدارة الحكومة تفتقر الى الخبرة [9] وان الحكومة والحكومات المتعاقبة همشت القطاع منذ سنوات[10] وملف الزراعة مهمل[11]، كما اغلب أصحاب المصلحة، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الزراعي، لا يعد تنفيذا لالتزام بتقديم الدعم والحوافز للمزارعين[12] وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا[13]، وارجع معظم هؤلاء أسباب ضعف التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها إلى أسباب سياسية من حيث آلية تشكيل الحكومات وأسباب فنية وتقنية[14] ووصف بعضهم أن حقيبة الزراعة عبارة عن جوائز ترضية» عند تشكيل الحكومات[15]، وان الحكومة لم تقم بمعالجة جذور الأزمات

(6) (ع. ف)، (ص. ش)، (ع. خ)، (ز. م)، (س. ش)، (ع. خ)، (م. س)، (م. ع) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(7) (ص. ش)، (م، س) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(8) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(9) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(10) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(11) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(12) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(13) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(14) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(15) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

وإنما حاولت معالجة نتائج الأزمات[16] إضافة الى عدم وجود استراتيجية زراعية[17] والتخبط واضح في عمل الوزارة[18] وأنها غير منظمة ولا باع لها في تنظيم القطاع ما أدى إلى تدهوره[19] [20].

«ما شاورنا "العبارة التي ردّ بها غالبية أصحاب المصلحة[21] حول سؤالهم فيما اذا قامت به الحكومة بالالتزامات مع أصحاب المصلحة أم لا؟ حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من ذلك وانتقد معظم هؤلاء تغيب الحكومة الى دور المجلس الزراعي الأعلى[22] وطال النقد أيضا غياب الدور الميداني والحكومة بشكل عام للزيارات الميدانية فيما أعطى أهمية أخرى لقطاعات أخرى[23].

واعتبر أغلب أصحاب المصلحة أن ما ماقت به الحكومة في القطاع الزراعي من دعم صندوق الإقراض الزراعي بـ30 مليون دينار غير كافي[24] [25] [26] ومتواضع، وظهرت ثغرات في توجيه الحزم بالاتجاه الصحيح وذهبت للزواج وبناء منازل وغيرها[27]، وضعف في دعم مشاريع الزراعات غير تقليدية «السمكية "وتعيين عمال في "حراج»، وتأجيل الضريبة على الصادرات الزراعية[28]، تأجيل الرسوم المتحصلة لأمانة عمان «من السوق المركزي "لمدة عام، ولا تعد هذه الإجراءات تنفيذ لالتزام الحكومة المتضمن تقديم حزم من المساعدات للمزارعين ودعم استقرار القطاع ودعم إنتاجه لا يتناسب مع حجم القطاع والقروض تسجل على المزارعين أو الجهات المقترضة ولا يعد دعما وانما تسهيل أمور فقط.[29]» واخر شيء تفكر به الحكومة

(16) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(17) (ص. ش)، (ز. م) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(18) (س. ش)، (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(19) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(20) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(21) (ع. ف)، (ص. ش) (ع. خ)، (ز. م)، (س. ش) (م. س)، (م. ع) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية

(22) المجلس الزراعي الأعلى: هو اعلى هيئة للزراعة ويرأسه رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء الزراعة والمالية والعمل والصناعة والتجارة والنقابات والجمعيات الزراعية مهمته رسم السياسات الزراعية العليا

(23) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(24) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(25) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(26) (م. ع) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(27) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(28) (ع. ف)، (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب مصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(29) ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

القطاع الزراعي[30]. وبرّر هؤلاء ان الدعم يتضمن شكلين الأول ماليا والثاني ماديا ويتضمن إعفاء مدخلات الإنتاج وإعفاء الصادرات من الضرائب، وتوزيع أراض زراعية على العاطلين عن العمل، وتقدم حلول لمشاكل المزارعين الناشئة مع وزارة العمل (ملف العمالة) وتطوير آلية الإقراض الزراعي، إضافة إلى حل مشكلة المزارعين المتعثرين[31].

وتطرق أصحاب المصلحة إلى عدم تنفيذ الحكومة التزاماتها المتضمنة إنجاز الخريطة الزراعية ودعم الصناعات الغذائية ولم تقدم حوافز لدعم المزارعين، ولم تتحول عن الزراعات التقليدية كما وعدت، وبقيت الالتزامات في إطار «التنظير» وهؤلاء قيموا أداءها الضعيف والمتوسط، حيث أخذوا بالحسبان الظروف المحيطة بتشكيل الحكومة جائحة كورونا، إلا أن عدد قليل من أصحاب المصلحة قيم أداء الحكومة بـ«جيد» وعلل ذلك بقيام الحكومة بدعم مشاريع المرأة الريفية وتقديم القروض بدون فوائد للمزارعات النساء وتسهيل الضمان الاجتماعي والعمل جارٍ على إعداد نظام لحماية النساء العاملات في المزارع[32]، ويتضمن (شمولهن في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتحديد أوقات وساعات العمل والمحافظة على حقوق العاملات في المزارع) الآن بعض أصحاب المصلحة اعتبر أداء الحكومة تجاه دور المرأة والشباب في القطاع الزراعي ، غير مؤثر وأظهرت حكومة الخصاونة عدم إيمانها بقدرة المرأة في القطاع ولم تسلط الضوء على دورها وأدخلوها في دوامة، رغم وجود نساء قياديات في الجمعيات التعاونية والتنمية الريفية ولكن لم يعطن الفرصة وضرورة دعم المرأة بالمنح وليس بالإقراض [33]. كما لم يخصص الاعلام للمرأة المزارعة أي مساحة لدوره وغياب الاهتمام الحكومي بالنساء.[34]

فيما قيّم بعض أصحاب المصلحة حكومة الخصاونة بـ«ضعيفة جدا»[35] وعللوا ذلك بتنفيذ عدد قليل من الالتزامات واعتبروا أن التعديل على حكومة الخصاونة المتكرر سابقة خطيرة حيث جرى (4) تعديلات خلال (6) أشهر يعني أنها غير مستقرة ولا تلبي حاجة الناس[36] وهنالك سوء تخطيط [37]وتعيين وزراء غير مختصين [38]، وهنالك مسافة بين الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة وبين التصريحات الإعلامية [39].

(30) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(31) (ص. ش)، (م. ع)، (ع. ف)، (س. ش) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(32) مشروع نظام حماية النساء العاملات في المزارع وينظر به ديوان التشريع والرأي

(33) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(34) (ن. م) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(35) (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب مصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(36) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(37) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(38) (ص. ش) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية

(39) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

«حساب السرايا ليس مثل حساب القرايا» عبارة وردت على لسان بعض أصحاب المصلحة تعقيباً على زيارة الخصاونة الى السوق المركزي واعتبروها نسفاً للقطاع ومرعوبة» لأنه جزء من عمل الحكومة حماية المستهلك ولكن ليس على حساب الزراعة»[40]واعتبر بعض أصحاب المصلحة أن الوزير الفعلي للوزارة هو «وزير المالية ورئيس الوزراء»[41] بسبب أن وزير الزراعة بدون أدوات والمثال على ذلك : زيارة رئيس الوزراء للسوق المركزي الذي طالب بتخفيض الأسعار دون النظر الى الأعباء التي يتحملها المزارعين وذلك بعد أن رفعت حكومته الضرائب على القطاع وزادت رسوم تصاريح العمل من 25 دينار الى 300 دينار وزيادة الضرائب على مستلزمات الإنتاج ولفتوا الى افتقار القطاع الى الأمن والأمان وضعف سيادة القانون في القطاع حتى وصل الأمر الى انتظار قرارات من الملك بما هو في صلب عمل الحكومة[42]

«جردة حساب» هذا ما احتاجه أصحاب المصلحة لتقييم حكومة الخصاونة، وفقا لأدوات القياس المتبعة وهي الخطة الموضوعة وما تحقق منها وما لم يتحقق حيث نلاحظ عدم وجود خطة فمثلا وزير الزراعة السابق داوودية جاء بدون خطة والتعديل والتغيير أثر على واقع الزراعة ولم تشارك الحكومة بفتح أسواق خارجية للمنتوجات الأردنية ولم تساهم في ضبط الإنتاج المحلي بل ساهمت في «ضرب» المنتج المحلي[43].

واعتبر أصحاب المصلحة أن «المكننة «[44] متوفرة وكافية ولكن لا يتم استخدامها وتحتاج الى ادارة بشكل يخدم القطاع الزراعي[45] حيث يقع عبئ إدخالها على القطاع الخاص بشكل أساسي ودور القطاع العام من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية ميزانيته تبلغ 8 مليون دينار[46] ،واعتبر بعض أصحاب المصلحة أن رفض الحكومة مشروع الرقمنة [47] الزراعية عام 2010 وهو يوفر الجهد والوقت وتسهيل الوصول الى العالم وأشار بعض أصحاب المصلحة الى خشية كثير من المزارعين من المشروع ترتيب ضرائب عليهم نتيجة عدم ثقتهم بالحكومة [48]كما أن الحكومة لم تستفد من جائحة كورونا التي كشفت عيوب القطاع وذلك بتحويل الجائحة الى فرصة من خلال التصدير للخارج [49].

(40) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(41) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(42) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(43) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(44) المكننة: استخدام الماكينات والآلات الحديثة في الزراعة.

(45) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(46) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(47) الرقمنة: إدخال الاتمتة الالكترونية في كافة مجالات الاعمال الزراعية.

(48) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(49) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

واعتبر بعض أصحاب المصلحة أن القطاع الخاص يتحمل جزء كبير من المسؤولية التي وصل إليها قطاع الزراعة بسبب عدم قيامه بدوره بتوضيح صورة ما يجري للقطاع[50] ، واعتبر بعض أصحاب المصلحة أن عدم امتلاك الحكومة لقاعدة بيانات تهم القطاع الزراعي، يعد خللا ولم تعالجه، إضافة الى عدم استشارة ذوي الاختصاص وهيمنة وزارات العمل والمالية والبيئة والاشغال[51] وان الوزارة تحتاج الى إعادة هيكلة[52] ودلل بعض أصحاب المصلحة على عدم امتلاك الحكومة لبيانات زراعية : «بداية الجائحة طلبت نقابة النحالين تصاريح للوصول الى مزارعهم واكتشفنا ان الحكومة لا تملك بيانات وطلبوا منا البيانات وفي الإغلاق الثاني طلبنا تصاريح فعادوا وطلبوا منا بيانات» [53]. واعتبر البعض ان الخلل في نفس الوزارة بحيث تم إحالة الخبرات العملية الى التقاعد والخبرة الحالية هي فقط «نظرية من وراء المكاتب» بمعنى لا توجد خبرات لوضع الالتزامات قبل الإعلان عنها ما أضر بالقطاع إضافة الى وجود مصالح شخصية وغياب التشاركية وضعف القائمين على إدارة الموقف [54] .

وأجمع أصحاب المصلحة على مجموعة من التوصيات أبرزها الغاء فوائد القروض الزراعية وتنظيم عمليات الإنتاج وإقرار الخريطة الزراعية وتقديم حوافز حقيقة لدعم المزارعين ماليا ومعنويا تتضمن إلغاء الضرائب على مستلزمات الإنتاج والمساعدة في شراء البذور ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي والاسمده والمبيدات الحشرية وحل مشكلة البطالة الوطنية وحل تحدي الصادرات بإلغاء فرض الرسوم العالية عليها وإيجاد الية لنقل الصادرات الزراعية الى أوروبا عبر الناقل الوطني «الملكية الأردنية» بأسعار منافسة. كما تضمنت التوصيات: إنشاء غرفة زراعة الأردن، البدء بالتصنيع الغذائي، ووقف استيراد السلع التي يتم إنتاجها في المملكة. وتوحيد جهود البحث العلمي والزراعي والعمل على تنظيم القطاع الزراعي وإقرار استراتيجية زراعية واضحة المعالم وضرورة التشاور مع المزارعين وممثليهم قبل اتخاذ القرارات تقنيين الزراعات المائية، والاستفادة من تقرير حالة البلاد الصادر عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي[55]، ووضع استراتيجية الأمن الغذائي،إيجاد جسم يوحد دور المزارعين[56] واعتبار قطاع الزراعة سيادياً وإلا سنبقى ندور في حلقة مفرغة[57].

(50) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(51) (تصاريح العمالة من وزارة العمل والتمويل من المالية والطرق من الأشغال ودراسات المشاريع مرجعيتها وزارة البيئة)

(52) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(53) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(54) (ن. م) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(55) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(56) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(57) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

وأفاد معظم أصحاب المصلحة، أن تنفيذ هذه التوصيات ومنها أيضا بإعادة النظر بالأراضي الزراعية التي تم تأجيرها وتقديم دعم مالي ومعنوي مثل تقديم خدمات الإستشارات الزراعية ودعم صغار المزارعين والبدء بزراعة الأراضي الصحراوية لمواجهة التغيير المناخي ومعالجة التلوث وإشراك أساتذة الجامعات والخبراء والنقابيين لإعداد الخطط الزراعية وإدخال التكنولوجيا مثل شبكات الري الحديثة وتقديم التدريب والإستشارات للزراعات وخصوصا الزراعات السمكية ودعم مشاريع الجمعيات الخيرية بإدخال الطاقة المتجددة الى المزارع وتوفير المياه والكهرباء للمزارعين وتفعيل قانون الاتحاد العام للمزارعين وتفعيل قانون الإتحادات النوعية والعمل على التشارك بين القطاع العام والخاص وإيجاد خطة تسويقية وتعيين مستشارين من أصحاب الاختصاص لدى الرئيس والابتعاد عن القرارات «الفجائية»[58]، يعد مخرجا للقطاع الزراعي من أزمته.

### 1.5.3 القطاع الصحي

فيما اعتبر أصحاب المصلحة والخبراء في القطاع الصحي الى صعوبة قياس مدى تنفيذ حكومة الخصاونة للالتزامات التي تعهدت بها تجاه القطاع ، حيث اعتبر معظم أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم[59] او من خلال مشاركتهم ب مجموعات النقاش المركزة [60]، أن الالتزامات غير كافية[61] ولا تلبي حاجة القطاع الصحي[62] وأن ما تم تنفيذ من هذه الالتزامات «ضعيف»[63] و«ليس المأمول»[64] وان ملف الصحة «ليس أولوية» لدى الحكومة[65]، وانحصر مؤخرا في مكافحة وباء كورونا فقط ،حيث اعتبر عدد من أصحاب المصلحة أن الأداء الحكومي كان جيدا بخصوص توفير المطاعيم للمواطنين [66].

واعتبر أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الصحي، كان مرتبكا ولا يعد تنفيذا لالتزام بتقديم الدعم وتوفير الكوادر، وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا[67]، وأرجع هؤلاء

(58) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في قطاع الزراعة

(59) المقابلات الهاتفية الرئيسية بتاريخ 2021/4/18

(60) مجموعات النقاش المركزة المنعقدة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة بتاريخ 2021/4/27

(61) (م.ف) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(62) (أ.ط) مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة 2021/4/27

(63) (ز.ك) (أ.س)(ن.خ)(م.د) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(64) (ع.ع) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(65) (س.غ) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة 2021/4/27

(66) (س.غ) (م.ج)(ف.ش)(ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة في قطاع الصحة 2021/4/27

(67) (ز.ك) (أ.س)(ن.خ)(م.د) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية

أسباب ضعف التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها إلى أسباب سياسية من حيث آلية تشكيل الحكومات لأسباب فنية وتقنية[68]، حيث أن الحكومة لم تقم بمعالجة جذور الأزمات وإنما حاولت معالجة نتائج الأزمات إضافة إلى عدم وجود استراتيجية صحية واضحة ما أدى إلى تدهور القطاع[69][70].

«لم يتم مشاورتنا "العبارة التي ردّ بها جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم حول سؤالهم حول إذا قامت الحكومة بمشاورة الالتزامات مع أصحاب المصلحة أم لا؟[71] حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من ذلك وانتقدوا تغيب الحكومة الى دور النقابات الصحية والأطباء والممرضين والصيادلة أو حتى القطاع الخاص والبرلمان، وطال نقد معظم من تم مقابلتهم غياب الفعالية الحكومية في تنفيذ أوامر الدفاع لاسيما قانون الدفاع رقم 23[72] وعدم تطبيقه، معتبرين ذلك ضعفا حكوميا أمام لوبي القطاع الخاص[73]، كما وجه معظم أصحاب المصلحة نقدًا للتعيينات في القطاع الصحي الرسمي من حيث أنها تفتقر إلى الكوادر الصحية من غير ذوي الاختصاص وتعيين الكوادر الصحية[74] غير المدربة ولجوء الحكومة إلى الية شراء الخدمات واحالة الكوادر الصحية الى التقاعد في مثل هذه الظروف.[75] واعتبر أغلب أصحاب المصلحة أن ما قامت به الحكومة من جهد في القطاع الصحي من توفير للمطاعيم أو تنويعها بأنه واجب ومهمة الحكومة، وإن حكومة الخصاونة قامت بجهد لا يمكن إنكاره في الحصول على اللقاحات.[76][77]

(68) (م.ف)أحد أصحاب المصلحة خلال مقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(69) (ع.ع) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(70) (ف.ش)(أ.ط) مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة 2021/4/26

(71) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(72) أمر الدفاع رقم 23 لسنة 2020 صادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992.استنادا لأحكام المادة 3 والمادة 4 من قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992: يفوض وزير الصحة بوضع اليد على أي مستشفى كلياً أو جزئياً ومحتوياته وتكليف إداراته والعاملين فيه بالاستمرار بتشغيله لاستقبال مرضى وباء فيروس كورونا المحولين من وزارة الصحة فقط. ثانيا: يفوض وزير الصحة بوضع تسعيرة لعلاج مرضى كورونا الذين يعالجون على نفقتهم في المستشفيات الخاصة. ثالثا: يعاقب كل من يخالف أمر الدفاع هذا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات

(73) (م.ف) من المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة 2021/4/18

(74) الكوادر الصحية (أطباء، ممرضين، صيادلة، فنيو مختبرات)

(75) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(76) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(77) (س.غ)(أ.ط)(م.ج)(ف.ش)(م.ع) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة 2021/4/26.

قيم أغلب أصحاب المصلحة أداء الحكومة بـ «الضعيف»، واعتمدوا على تقييمهم جراء عدم توفير التأمين الصحي للمواطنين[78][79] وتفعيل قانون الدفاع رقم (23)، وعدم سداد ديون مستشفيات القطاع الخاص ومستودعات الادوية[80]، على الحكومة والاعتماد المالي على صندوق همة وطن[81]، إلا أن بعضهم قيّم أداء الحكومة بـ "متوسط»، وعلل هؤلاء تقييمهم بسعي الحكومة المستمر لزيادة نسب التطعيم والحصول على اللقاحات واعتمادها، وتعيين كوادر صحية[82]. مع الأخذ بالظروف المحيطة بتشكيل الحكومة وجائحة كورونا، وكذلك التعديلات التي طالت 3 وزراء للصحة خلال فترة ستة أشهر.

وأوصى أصحاب المصلحة مجموعة من التوصيات أبرزها زيادة ميزانية وزارة الصحة[83]، تعيين الكوادر المؤهلة بعقود دائمة[84]، وكذلك سداد مديونيات القطاع الخاص ومستودعات الادوية، وتفعيل قانون الدفاع رقم 23، وأيضا زيادة التركيز على القطاع الصحي بشكل عام وعدم التركيز مكافحة وباء كورونا فقط[85]،توفير تدريب مهني وتقني للكوادر الطبية[86]،تسريع العمل في إنشاء مصنع لإنتاج الأوكسجين[87]،تطوير عمل المؤسسات الصحية خارج العاصمة[88]،عمل تقييم للتكنولوجيا الصحية المتوفرة في المملكة[89]،تطوير الصناعات الدوائية ومراقبة أسعارها[90] معتبرين أن فترة ستة أشهر هي غير كافية لقياس مدى قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها وإنما تعطي مؤشر على كيفية إدارة الملف الصحي بالمرحلة القادمة ولا سيما أن مشاكل القطاع الصحي مستمرة منذ عدة حكومات سابقة للأسف.

(78) (أ.ط)(ف.ش) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة

(79) (ع.ع) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18

(80) (ف.ح) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة

(81) (م.ف) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية

(82) (م.د)(ف.ح)(أ.س)(ع.ع)(أ.ب) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة

(83) (م.د) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة

(84) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة

(85) (ف.ح) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة

(86) (ف.ش)(م.ع)(م.ج) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة

(87) (م.ع) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة

(88) (أ.ط) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب ب المصلحة في قطاع الصحة

(89) (ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة

(90) (ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع الصحة

### 1.5.4 قطاع التشغيل والعمل

عبر معظم أصحاب المصلحة من قطاع العمل والتشغيل أن الالتزامات التي صدرت عن حكومة الخصاونة غير كافية ولا تلبي حاجة القطاع[91]، وأن ما تم تنفيذه من التزامات قليل وليس بالمستوى المطلوب[92]، واعتبر أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في قطاع العمل والتشغيل، من دعم لأصحاب العمل والعمال والقطاعات المتضررة في جائحة كورونا لم يكن كافياً[93]، أن الحكومة لم تقم بمعالجة جذور الأزمات وإنما حاولت معالجة نتائج الأزمات إضافة إلى عدم وجود خطط واضحة ما أدى الى تدهور أوضاع القطاع[94]، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد حول رضا الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل حيث بلغت نسبة غير الراضين عن أدائها 59.1%.

«ما حدا شاورنا " العبارة التي أجاب بها غالبية أصحاب المصلحة[95]، حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من عدم مشاورتهم، وأشاروا إلى التقصير الحكومي تجاه القطاع باعتمادها إجراءات شكلية وليست جوهرية لمعالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع[96]، وقدمت خطط قصيرة الأمد ولم تقدم حلول، وانتقد معظم من تم مقابلتهم غياب الدور الميداني للحكومة بشكل عام كالزيارات الميدانية التي كان يجب على الحكومة القيام بها من اجل الاطلاع على واقع القطاع، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد من حيث قدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته حيث يرى 44% من الأردنيين أن الفريق الوزاري لم يكن قادراً على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 أشهر الأولى.

قال غالبية أصحاب المصلحة أن ما قامت به الحكومة من خلال استحداث برامج بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحُزم التي قدمتها الحكومة لتحفيز قطاع العمل والتشغيل كبرنامج استدامة [97]، وتأجيل سداد القروض المترتبة على المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل لا تكفي لتلبية متطلبات القطاع ومعالجة المشكلات التي يعاني منها مثل تدني الأجور[98]، ومشكلة المتعثرين مالياً، وذكر أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة بأنه « لا يوجد مطبخ إقتصادي في الحكومة» يكون قادر على وضع خطة مستقبلية تحتوي مصفوفة عمل واضحة[99].

---

(91) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(92) (س-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021

(93) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021

(94) (ا-ر) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021

(95) (ع-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(96) (س-م) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(97) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(98) (م-س) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(99) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

وتطرق أصحاب المصلحة إلى عدم تنفيذ الحكومة التزاماتها المتضمنة تمكين الشباب المتعطلين عن العمل وإيجاد مشاريع حقيقية لتشغيلهم، وتقديم الدعم الملائم لهم[100]، وقال أحد أصحاب المصلحة « أن الحكومة تستخدم قضية تمكين الشباب والاهتمام بهم وإيجاد فرص عمل من أجل تشغيله بشكل إعلامي فقط»[101] دون العمل الجاد على وضع خطط واستراتيجيات واضحة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الشباب وتقديم حلول بديلة واقعية[102].

وقال معظم أصحاب المصلحة أن تطبيق نظام العمل المرن لم يكن له الأثر الإيجابي الكبير على تمكين المرأة في سوق العمل ولم يساهم بشكل كبير في رفع مستوى مشاركتها الإقتصادية في قطاع العمل والتشغيل[103]، وذكروا أن تطبيق نظام العمل المرن كان شكلياً دون وجود قواعد تنفيذية واضحة[104]، كان يتوجب على الحكومة القيام بإصلاح اقتصادي حقيقي، والعمل على تحقيق فكرة العدالة[105]، والقيام بتنظيم ورشة عمل وطنية تضمن مشاركة كافة القطاعات والنقابات العمالية، ووضع استراتيجية عمل وطنية يتم من خلالها العمل على تحقيق تمكين المرأة الأردنية في سوق العمل وعدم التمييز تجاهها للوصول لرفع مستوى مشاركتها الاقتصادية[106].

«الحكومة كانت عبارة عن مجموعة موظفين ويتعاملون على أساس ذلك، ولم يكونوا رجال سياسة» [107]عبارة أجاب بها أحد أصحاب المصلحة حول تقييم أداء حكومة الدكتور بشر الخصاونة خلال (6) أشهر منذ تشكيلها، « لم يكن للحكومة رؤيا واضحة بما يتعلق بسوق العمل وغياب كل أشكال التشاركية والتشاور التي التزمت بها الحكومة»هذا ما قاله أحد أصحاب المصلحة، وجاءت غالبية التقييمات لأدائها انه لم يكن بالمستوى المطلوب ولا يوجد لدى الحكومة خطط وبرامج ملموسة على أرض الواقع، مع وجود تعدد في المرجعيات وغياب للخطط والاستراتيجيات الواضحة[108]، حتى أن بعضهم وصف أدائها بالسيئ والمتخبط والضعيف بخاصة على مستوى قطاع العمل والتشغيل[109]، ومن جهة ثانية قال بعضهم إنه لا يمكن الحكم على أداء الحكومة بظل جائحة كورونا واثارها السلبية التي أثرت على حد قولهم بمدى تنفيذ الحكومة للالتزامات التي تعهدت بها تجاه قطاع العمل والتشغيل[110].

(100) (س-م) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(101) ( خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(102) (ح-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(103) (ا-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(104) (ح-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021

(105) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(106) (خ-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(107) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(108) (س-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(109) (ا-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021

(110) (ح-ح) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 18 نيسان 2021

# الباب الثاني:
# استطلاع آراء المواطنين حول أداء الحكومة خلال ستة أشهر

## 2.1 مقدمة

استكمالاً لعمل راصد في مراقبة الأداء الحكومي تم تنفيذ استطلاعاً حول أداء حكومة الخصاونة خلال الستة أشهر الأولى وتضمن مجموعة من الأسئلة حول الرضى العام على أداء الحكومة وقدرتها على تحمل مسؤولياتها وآراء المواطنين حول مدى تحقق الالتزامات الحكومية التي تم تقديمها حول ترسيخ مبدأ الشفافية وتعامل الحكومة مع جائحة كورونا وملف العمل والتشغيل و الرضى عن الخدمات الحكومية، واستهدف الاستطلاع عينة شملت 2,140 مواطناً ومواطنة موزعين على كافة المحافظات.

## 2.2 آراء الأردنيين بقدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 6,8% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لحكومة الدكتور بشر الخصاونة كان قادراً على تحمل مسؤولياته بشكل كبير خلال الـ 6 أشهر الأولى، فيما يرى 22.8% من الأردنيين أن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤولياته بشكل متوسط، و26,3% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري كان قادراً على تحمل مسؤولياته بشكل ضعيف، و44,1% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لم يكن قادراً على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 أشهر الأولى.

**الشكل رقم (4): مدى قدرة الفريق الوزاري لحكومة د. بشر الخصاونة على تحمل مسؤولياته خلال ستة أشهر**

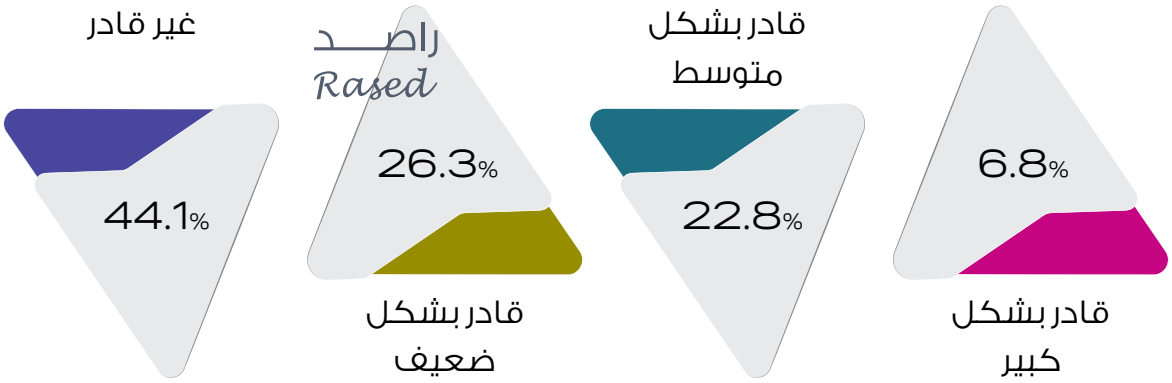


## 2.3 آراء الأردنيين بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية و إتاحة المعلومة

وفيما يتعلق بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام يرى 4,7% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل كبير، بينما يرى 18,4% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل متوسط، ووصلت نسبة الأردنيين الذين يرون أن الحكومة مارستها بشكل ضعيف إلى 32,1%، وأخيراً لم يرى 44,8% من الأردنيين أن الحكومة مارست مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام.

**الشكل رقم (5): مدى ممارسة حكومة د. بشر الخصاونة مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام خلال ستة أشهر**

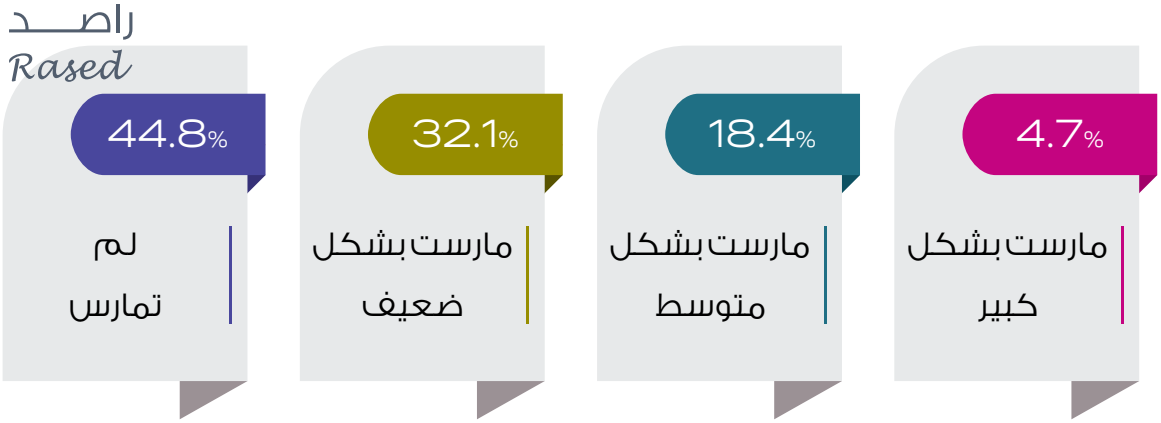


## 2.4 آراء الأردنيين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا

وعلى صعيد تعامل الحكومة مع جائحة كورونا، بينت النتائج أن هناك تراجعاً بمستوى رضى المواطنين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا إذ كان مستوى رضى الحكومة بشكل كبير إبان الـ 100 يوم الأولى 12,3% من الأردنيين بينما تراجعت بعد 6 أشهر إلى 7,6% من الأردنيين راضون عن أداء الحكومة بشكل كبير، كما تراجع مستوى الرضى بشكل متوسط حيث كانت بعد مرور الـ100 يوم 34,8% فيما وصلت بعد 6 شهور إلى 23,4%، بخصوص مستوى الرضى بشكل ضعيف فقد ازدادت النسبة بمقدار 2,6% حيث كانت بعد مرور 100 يوم 24% بينما بلغت بعد مرور 6 أشهر 26,2%، وزادت نسبة غير الراضين عن أداء الحكومة بتعاملها مع جائحة كورونا لتصل إلى 42,8% بعد مرور 6 أشهر بينما كانت نسبة غير الراضين بعد 100 يوم 28,9% من الأردنيين.

**الشكل رقم (6): مدى الرضى عن تعامل حكومة د. بشر الخصاونة مع جائحة كورونا خلال ستة أشهر**

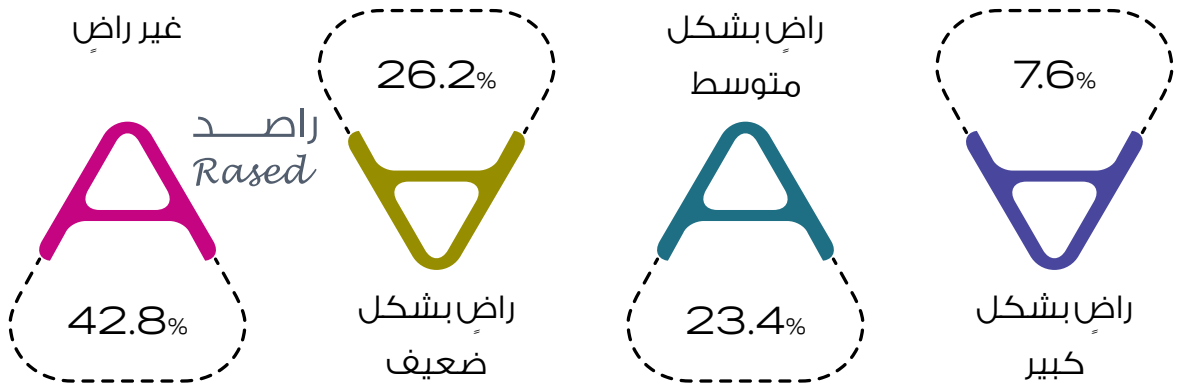

## 2.5 مدى رضى الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل

وبخصوص رضى الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل فقد تبين أن 2,7% من الأردنيين راضون بشكل كبير، بينما بلغت نسبة الراضون بشكل متوسط إلى 13% من الأردنيين، و25,1% من الأردنيين راضون بشكل ضعيف، فيما كانت نسبة غير الراضين 59,2% من الأردنيين.

**الشكل رقم (7): مدى الرضى عن تعامل حكومة د. بشر الخصاونة مع ملف العمل والتشغيل خلال ستة أشهر**

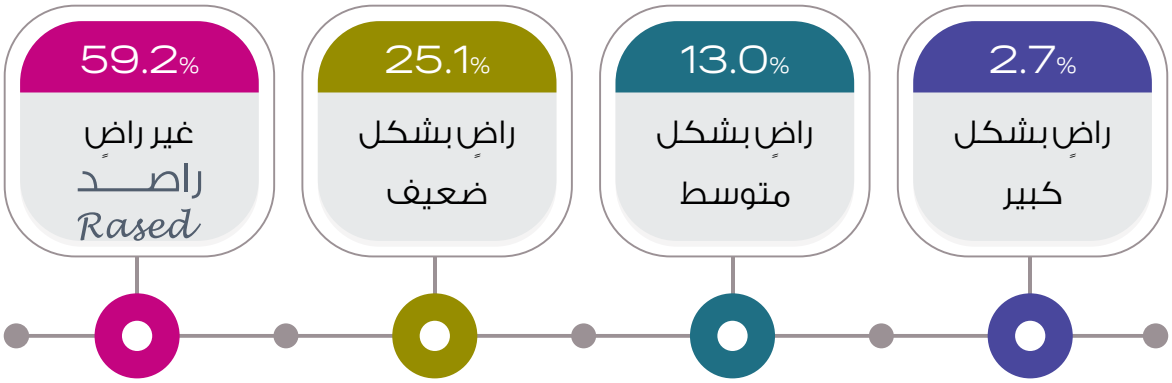


## 2.6 مدى رضى الأردنيين عن مستوى الخدمات الالكترونية الحكومية

وحول رضى الأردنيين عن مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة خلال الـ 6 أشهر الأولى من عمر الحكومة، فقد تبين أن 8,5% من الأردنيين راضون بشكل كبير، و28,5% من الأردنيين راضون بشكل متوسط، بينما كانت نسبة الراضون بشكل ضعيف 28,3% من الأردنيين، وغير الراضون بلغت نسبتهم 34,7% من الأردنيين.

**الشكل رقم (8): مدى الرضى عن الخدمات الالكترونية التي قدمتها حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر**

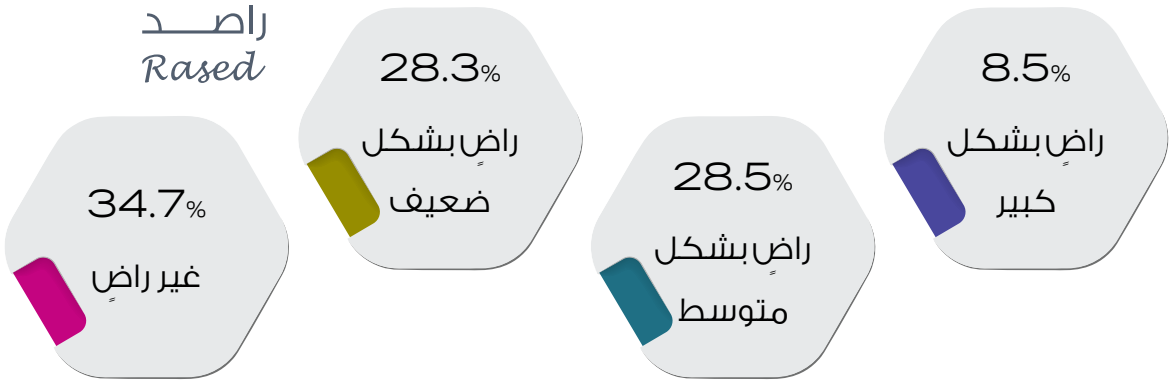

# الباب الثالث:

# القـــرارات الحكوميـــة الصـــادرة عـــن حكومـــة الخصـــاونة خـــلال ســـتة أشـــهر

## 3.1 مقدمة

اتخذت حكومة الخصاونة خلال الستة اشهر من تشكيلها مجموعة من القرارات، حيث بلغ عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء ما مجموعه 155 قراراً، وتم جمع القرارات من المصادر الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية، وتمت دراسة وتحليل جميع القرارات بناءً على عدة محاور رئيسية.

## 3.2 المحاور التي توزعت عليها قرارات حكومة الخصاونة.

توزعت القرارات الصادرة عن حكومة الخصاونة على المحاور التالية، حيث تبين ان المحور التشريعي هو الأعلى بنسبة 29% من مجموع القرارات، تلاه المحور المالي والاقتصادي 23.9%، تلاه المحور الإداري بنسبة 17.4%، ثم محور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتعيينات بنسبة 11% لكل منهما، وحل اخيرا محور التنمية والخدمات بنسبة 7.7% من مجموع القرارات.

**الشكل رقم (9): محاور قرارات مجلس الوزراء خلال ستة أشهر**

وفيما يلي جدول يبين كافة القرارات التي اتخذتها حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر:

الجدول رقم (2): يُبيّن القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء خلال ستة أشهر

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 1 | اقرار نظام معدّلاً لنظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة لسنة 2021. | تشريعي |
| 2 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدّل لنظام الخدمة المدنيّة لسنة 2021 | تشريعي |
| 3 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدّل للنظام المحدّد لأحكام الأنظمة الأساسيّة للجمعيّات لسنة 2021 | تشريعي |
| 4 | تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ(284) شركة ومكلّفاً، وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات. | مالي واقتصادي |
| 5 | منح شركة كريستال للبثّ الفضائي رخصة بثّ البرامج التلفزيونيّة بواسطة الأقمار الاصطناعيّة لمدّة خمس سنوات | إداري |
| 6 | تعيين عبد الفتّاح محمّد الشلبي مديراً عامّاً للمؤسّسة التعاونيّة الأردنيّة | تعيينات |
| 7 | اقرار مشروع قانون تنظيم الموازنة العامّة وموازنات الوحدات الحكوميّة لسنة 2021م | تشريعي |
| 8 | اقرار نظام ضريبة الدخل في المناطق التنمويّة لسنة 2021م | تشريعي |
| 9 | الموافقة على مشروع نظام معدِّل لنظام ترخيص الإعلانات ضمن حدود أمانة عمّان الكبرى لسنة 2021م | تشريعي |
| 10 | الموافقة على تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 244 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 11 | الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة والحكومة الكويتية في مجال الأرصاد الجوية التي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العليا الأردنية – الكويتية المشتركة التي عقدت في عمان. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 12 | تمديد العمل بالقرار السابق المتعلّق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاءات الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/6/30م | مالي واقتصادي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 13 | إعفاء ما نسبته 80 بالمئة من الغرامات المُترتّبة على عدم تجديد تصاريح العمل لغير الأردنيين الراغبين في البقاء على أراضي المملكة، والتي مضى على انتهائها أكثر من 90 يوماً، وذلك حتّى تاريخ 31/ 1/ 2021 | مالي واقتصادي |
| 14 | الموافقة على مذكّرة تفاهم بين وزارة الصحّة الأردنيّة ونظيرتها في جمهوريّة روسيا الاتحاديّة، بهدف تعزيز التعاون في مجالات الرعاية الصحيّة. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 15 | الموافقة على مذكّرة تفاهم للتعاون في مجالات شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعيّة مع حكومة دولة قطر، وذلك لتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مجالات شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعيّة | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 16 | تمديد العمل بالقرار السابق المتعلّق بتصويب أوضاع العمالة السوريّة المخالِفة، وإعفائهم من دفع المبالغ المترتّبة على إصدار تصاريح العمل، مع إلزامهم بإجراء الفحص الطبّي اللازم، وذلك حتى تاريخ 31/ 12/ 2021 | مالي واقتصادي |
| 17 | قرار مرتبط ببطاقات التأمين الصحي وتجديدها والموافقة على صرف الأدوية وكتب الإعفاءات الطبية المنتهية. | خدمات وتنمية |
| 18 | مذكّرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ووزارة النقل والاتصالات والتكنولوجيا في جمهورية أذربيجان للتعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البريديّة وذلك بهدف تبادل المعلومات والخبرات في المجالات ذات العلاقة | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 19 | مذكرة تفاهم مع مجلس وزراء البوسنة والهرسك حول التعاون في مجالات الشباب | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 20 | إيقاف رحلات المسافرين الجوية المباشرة وغير المباشرة (الترانزيت) القادمة من المملكة المتحدة، اعتباراً من اليوم وحتى الثالث من الشهر المقبل (كانون الثاني 2021) | إداري |
| 21 | اقرار مشروع قانون معدِّل لقانون الاستثمار لسنة 2020 | تشريعي |
| 22 | اقرار بروتوكولات مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات، وتعميمها على الوزارات والمؤسّسات والدوائر الحكوميّة للالتزام بها | تشريعي |
| 23 | اقرار السياسة الأردنيّة للذكاء الاصطناعي 2020م، وتعميمها على الوزارات والمؤسّسات والدوائر الحكوميّة للالتزام بها حسب الأصول | إداري |
| 24 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام رواتب وعلاوات أفراد الأمن العام لسنة 2020 | تشريعي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 25 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام الخدمة القضائيّة للقضاة العسكريين وعلاواتهم لسنة 2020 | تشريعي |
| 26 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام المشتريات للمؤسّسة الاستهلاكيّة المدنيّة لسنة 2020م | تشريعي |
| 27 | تمديد تاريخ الموعد النهائي لمغادرة العمالة غير الأردنيّة أراضي المملكة للاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لها حتى تاريخ 2021/5/31م | إداري |
| 28 | اقرار نظام تصفية الشركات لسنة 2020م | تشريعي |
| 29 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 770 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 30 | الموافقة على إعفاء المبعوثين على نفقة الجامعات الرسميّة من الغرامات الماليّة المتحقّقة عليهم، بغض النظر عن نسبتها، وفقاً لعدد من المعايير | إداري |
| 31 | الموافقة على رفع قيمة المبلغ المخصص لصندوق النفقات الطارئة لمواجهة جائحة كورونا ليصبح سقف الصندوق (100 مليون دينار) | مالي واقتصادي |
| 32 | الموافقة على توصيات اللجنة المُشكّلة لدراسة التشوّهات الضريبيّة الخاصّة بمدخلات الإنتاج الصناعي، والمتمثّلة بتخفيض الضريبة العامّة على المبيعات المفروضة على مدخلات إنتاج عدد من المواد الغذائيّة بنسب متفاوتة. | مالي واقتصادي |
| 33 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 284 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 34 | الموافقة على إعلان المحمية البحرية في خليج العقبه بتاريخ 2020/12/8 لتكون اول محمية بحرية في المملكة | خدمات وتنمية |
| 35 | تعيين المهندس حسين مهيدات أميناً عاماً لوزارة الإدارة المحليّة | تعيينات |
| 36 | الموافقة على تحمل الحكومة ما نسبته 2 %من الفائدة المفروضة على قروض الأدلاء السياحيين التي منحت لهم سابقاً من خلال برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة | مالي واقتصادي |
| 37 | تعديل قراره السابق المتعلّق بالقروض الجماعيّة والفرديّة وإعادة جدولة القروض الفردية المقدّمة من صندوق التنمية والتشغيل | مالي واقتصادي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 38 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام معادلة الشهادات من مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة لسنة 2020م | تشريعي |
| 39 | الموافقة على نظام معدِّل لنظام صندوق دعم الحركة الثقافيّة والفنيّة لسنة 2020م | تشريعي |
| 40 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة لسنة 2020م، لغايات دمج المركز الثقافي الملكي ضمن هيكلة الوزارة، وتحويله إلى وحدة تنظيميّة فيها | تشريعي |
| 41 | اقرار نظام إلغاء نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي لسنة 2020م. | تشريعي |
| 42 | تعيين الدكتور محمّد الحلايقة رئيساً تنفيذيّاً غير متفرّغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي | تعيينات |
| 43 | الموافقة على نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة 2020م | تشريعي |
| 44 | قبول استقالة رئيس هيئة الاستثمار الدكتور خالد الوزني | تعيينات |
| 45 | تكليف أمين عام هيئة الاستثمار فريدون حرتوقة بأعمال رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة | تعيينات |
| 46 | إحالة أمين عام وزارة المياه المهندس علي صبح إلى التقاعد بناء على طلبه | تعيينات |
| 47 | اقرار مشروع قانون الموازنة العامّة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكوميّة للسنة الماليّة 2021م | تشريعي |
| 48 | اقرار نظاماً معدّلاً لنظام المطاعم السياحيّة الأردنيّة لسنة 2020 | تشريعي |
| 49 | اتفاقيّة مع حكومة جمهوريّة سنغافورة لإنهاء الازدواج الضريبي فيما يتعلّق بالضرائب على الدخل، ومنع التهرّب من الضرائب وتجنّبها. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 50 | إعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون بتعيين غيث فاضل الطراونة رئيساً متفرّغاً، وعضويّة كلّ من: مدير عام مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون، ومدير التوجيه المعنوي، ونقيب الفنانين، ونقيب الصحفيين، وناجح أبو الزّين، ويُسر حسّان، ومحمّد يونس العبّادي، والدكتور خلف الطّاهات. | تعيينات |
| 51 | تعيين الأستاذ الدكتور عزمي محافظة عضو في مجلس التعليم العالي عن فئة الأكاديميين. | تعيينات |
| 52 | تعيين الأستاذة الدكتورة ميساء بيضون عضو في مجلس التعليم العالي عن فئة الأكاديميين. | تعيينات |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 53 | تعيين الدكتور شاهر الشوابكة مديراً عامّاً لدائرة الإحصاءات العامّة | تعيينات |
| 54 | صدور نظام المراكز الإسلامية رقم (107) لسنة 2020 | تشريعي |
| 55 | تأجيل تنفيذ المرحلة الأولى، من برنامج خدمة العلم وذلك بسبب تداعيات وباء كورونا. | إداري |
| 56 | صدور نظام معدل لنظام التصنيف والترخيص البيئي لسنة 2020. | تشريعي |
| 57 | اعادة تشكيل عدد من اللجان الوزاريّة المختصّة بالتعامل مع جائحة كورونا والتخفيف من تداعياته وآثاره. | إداري |
| 58 | اقرار نظام المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية لسنة 2020. | تشريعي |
| 59 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ170 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 60 | مذكرة تفاهم للاتفاق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق للأعوام 2020 - 2025 | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 61 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام كادر ضبّاط القوّات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020 | تشريعي |
| 62 | الموافقة على الاسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام كادر أفراد القوات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020. | تشريعي |
| 63 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام معادلة الشهادات من مستوى شهادة الثانويّة العامّة لسنة 2020 | تشريعي |
| 64 | الموافقة على إلغاء بدل خدمات استيراد المشتقّات النفطيّة عبر الترانزيت (من خلال المنافذ البريّة). | مالي واقتصادي |
| 65 | تعيين أمجد عودة العضايلة سفيراً للأردن لدى جمهوريّة مصر العربيّة، ومندوباً دائماً للأردن لدى جامعة الدول العربيّة | تعيينات |
| 66 | اقرار نظام التنظيم الإداري لدائرة المشتريات الحكوميّة لسنة 2020، نظراً لصدور نظام المشتريات الحكوميّة رقم 28 لسنة 2019 | تشريعي |
| 67 | اقرار نظاماً معدّلاً لنظام المشتريات للمؤسسة الاستهلاكيّة المدنيّة لسنة 2020. | تشريعي |
| 68 | شمول منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بقرار رقم (9073)، والمتضمن تخفيض الغرامات الجمركية. | مالي واقتصادي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 69 | زيادة ساعات الحظر الليلي اعتبارا من اليوم الاثنين بحيث يبدأ للمنشآت اعتباراً من التاسعة مساء، وللأفراد من العاشرة مساء، وحتى الساعة السادسة صباحاً. | إداري |
| 70 | إعفاء مالكي وممارسي المهن السياحيّة المرخّصين لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة من رسوم تجديد الترخيص، وأية رسوم وبدلات ماليّة وأجور أراضٍ مترتّبة جرّاء التخلّف عن تجديد الترخيص أو دفع الأجور خلال عام 2020، بالإضافة إلى تخفيض بدل جمع النفايات والنظافة العامّة بنسبة 50 بالمئة لمرّة واحدة. | مالي واقتصادي |
| 71 | إعفاء مالكي وممارسي المهن السياحيّة الذين قاموا بتجديد الترخيص لعام 2020 لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة من رسوم تجديد الترخيص، وأية رسوم وبدلات ماليّة وأجور أراضٍ مترتّبة جرّاء تجديد الترخيص أو دفع الأجور خلال عام 2021، بالإضافة إلى تخفيض بدل جميع النفايات والنظافة العامّة بنسبة 50 بالمئة خلال عام 2021. | مالي واقتصادي |
| 72 | تطبيق قرار تخفيض الغرامات الجمركيّة المترتّبة وفقاً لأحكام قانون الجمارك على البيانات الجمركيّة المفتوحة (تحت وضع الاستهلاك في منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة) واعتبار جميع البضائع محتويات هذه البيانات مقيّدة وليست ممنوعة. | مالي واقتصادي |
| 73 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ355 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 74 | مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة ووزارة الزراعة والثروة السمكيّة والأغذية والبيئة في مملكة إسبانيا بشأن التعاون في المجال الزراعي، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الزراعيّة، من خلال المشاركة في المعلومات والتجارب والتقنيّات الحديثة. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 75 | إصدار مسكوكة تذكاريّة فضية وبرونزية احتفاءً بمرور مئة عام على تأسيس الدولة الأردنيّة. | إداري |
| 76 | اقرار مشروع قانون معدّل لقانون نقابة أطبّاء الأسنان لسنة 2020 | تشريعي |
| 77 | اقرار نظاماً معدِّلاً لنظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير لسنة 2020 | تشريعي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 78 | إقرار تعديلات على أسس تسوية المتطلّبات العالقة بين المكلّفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2020 | مالي واقتصادي |
| 79 | تعيين الدكتور وائل الهياجنة أميناً عامّاً لشؤون الأوبئة والأمراض السارية في وزارة الصحّة، وتسميته مسؤولاً لملفّ كورونا في المملكة | تعيينات |
| 80 | اقرار الخطّة الوطنيّة لعناصر التراث الثقافي غير المادّي للأعوام 2020 – 2024. | إداري |
| 81 | اقرار نظاماً معدّلاً لنظام التعيين على الوظائف القياديّة لسنة 2020. | تشريعي |
| 82 | اقرار نظاما معدلا لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحّة لسنة 2020، | تشريعي |
| 83 | الموافقة على اعتبار مشروع الرعاية الصحية المقدم من شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار مشمولاً بأحكام قانون صندوق الاستثمار الأردني رقم (16) لسنة 2016 | خدمات وتنمية |
| 84 | اقرار نظام الشؤون الخاصّة بالمؤمّن عليهم العسكريين لسنة 2020 | تشريعي |
| 85 | تسمية وزير الدولة لشؤون الاعلام والاتصال علي العايد، ناطقا رسميا باسم الحكومة | إداري |
| 86 | إقرار مشروع نظام معدِّل لنظام كادر ضبّاط القوّات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020 | تشريعي |
| 87 | إقرار مشروع نظام معدِّل لنظام كادر أفراد القوات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020. | تشريعي |
| 88 | اقرار وثيقة الشروط المرجعية للهيكل التنظيمي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج. | اداري |
| 89 | تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المختصين تتولى مهام رسم وتحديد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتعليم الدامج للأشخاص ذوي الاعاقة والاشراف على الاستراتيجية وخطتها التنفيذية. | اداري |
| 90 | الموافقة على تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الاردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من اصل 400 دينار ولمدة 3 شهور من تاريخه. | اداري |
| 91 | تكليف وزير العمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار لرفع تصور خلال شهرين حول الآلية الجديدة الواجب اتباعها لإدارة ملف تصاريح العمالة غير الاردنية والحلول اللازمة لضمان عدم تكرار المطالبة بتخفيض رسوم العمل او أي إعفاءات اخرى لهذا القطاع | اداري |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 92 | الموافقة على استمرار منح شركات الاتصالات الاردنية (زين واورنج وامنية) ترددات راديوية اضافية مجانية (35 ميجا هيرتز للاتصالات المتنقلة و 10 ميجا هيرتز للاتصالات الثابتة حتى تاريخ 31/1/2021 | خدمات وتنمية |
| 93 | الموافقة على اعفاء مديني المؤسسة التعاونية الاردنية بما نسبته 100 بالمئة من الغرامات والفوائد القانونية المستحقة بذمتهم والبالغة قيمتها نحو 1ر8 مليون دينار شريطة تسديد القروض المترتبة عليهم وذلك حتى نهاية العام 2021 | مالي واقتصادي |
| 94 | الموافقة على اتفاقية الربط الامني بين وزارة الداخلية في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الامن الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية والملحق الخاص بها . | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 95 | الموافقة على اتفاقية برنامج الامن الحكومي المنوي ابرامها بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وشركة مايكروسوفت. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 96 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 549 مكلّفاً، | مالي واقتصادي |
| 97 | الموافقة على تعليمات ادارة حساب المخاطر لسنة 2021 الصادرة بموجب احكام المادة (20/ د) من قانون سلطة اقليم البترا التنموي السياحي لسنة 2009 . | تشريعي |
| 98 | الموافقة على إحالة مدير عام دائرة الآثار العامة يزيد عليان الى التقاعد بناء على طلبه. | اداري |
| 99 | الموافقة على نظام التنظيم الإداري لديوان الخدمة المدنيّة لسنة 2021م، تماشياً مع المهامّ الجديدة التي أنيطت بالديوان بموجب أحكام نظام الخدمة المدنيّة رقم (9) لسنة 2020 | تشريعي |
| 100 | الموافقة على تمديد مدد الوصولات المالية الخاصة بتصاريح العمل لعمال المنازل ومدد الإجراءات المرتبطة بهذه الوصولات لمدة 4 شهور اعتباراً من تاريخ 3/ 1/ 2021. | اداري |
| 101 | الموافقة على اتفاقية تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في المملكة ومؤسسة التمويل الدولية حول مشروع اصلاح تسجيل الأعمال ومنح التراخيص بقيمة 3ر5 مليون دولار أميركي | اتفاقيات ومعاهدات دولية |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 102 | الموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا حول المشاورات الثنائية بينهما. وبموجب الاتفاقية يوافق الطرفان على عقد مشاورات ثنائية دورية منظمة على مستوى كبار المسؤولين من أجل تعزيز وتعميق علاقاتهما الثنائية وتبادل الآراء بشأن القضايا الإقليمية والدولية. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 103 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية - الجيش العربي والأجهزة الأمنية لسنة 2021. | تشريعي |
| 104 | الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام المركبات المحجوزة لسنة 2021 وإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لإقراره حسب الأصول | تشريعي |
| 105 | الموافقة على قرار مجلس ادارة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية المتضمن تخفيض غرامات اجور الاراضي المستحقة على المستثمرين في المناطق الحرة بواقع 50 بالمائة . | مالي واقتصادي |
| 106 | الموافقة على الغاء المطالبات المالية الصادرة عن دائرة الجمارك كبدل غرامات استيراد لبيانات السيارات المخلص عليها في مركز جمرك عمان والتي تزيد قيمتها عن 10 الاف دينار قبل تاريخ 21 / 9 / 2020 . | مالي واقتصادي |
| 107 | الموافقة على قرار مجلس ادارة شركة تطوير العقبة المتضمن مقترحات لمعالجة اثار جائحة كورونا على الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة . | تنمية وخدمات |
| 108 | الموافقة على تطبيق القرار السابق بخصوص اعفاء مستأجري املاك البلديات وامانة عمان الكبرى عن فترة التوقف عن العمل بحيث يشمل القرار اعفاء مستأجري املاك شركة تطوير العقبة عن فترة التوقف عن العمل وحسب مدة التوقف بحد اعلاه 25 بالمائة من الاجور عن العام 2020 واعفاء اي من المستاجرين بنسبة 25 بالمائة في حال قيامه بتسديد المبلغ المترتب عليه عن السنوات السابقة قبل نهاية دوام يوم 28 / 12 / 2021 . | مالي واقتصادي |
| 109 | الموافقة على نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة العسكريين وعلاواتهم في دائرة المخابرات العامة لسنة 2021 . | تشريعي |
| 110 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 360 شركة ومكلّفاً، | مالي واقتصادي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 111 | الموافقة على مجموعة من الاجراءات شملت إعفاءات وتأجيل مستحقات لعدد من القطاعات والانشطة الاقتصادية بهدف استدامة عملها والتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا عليها . | مالي واقتصادي |
| 112 | اقرار مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة 2021م. | تشريعي |
| 113 | الموافقة على اتفاقية تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأمانة عمان الكبرى ومؤسسة التمويل الدولية حول مشروع إصلاح تصاريح البناء. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 114 | الموافقة على اتفاقية للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 115 | الموافقة على توصيات اللجنة المكلّفة بوضع خطة للتصدي لأثر وباء كورونا على قطاع الإسكان. | تنمية وخدمات |
| 116 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 639 شركة ومكلّفاً | مالي واقتصادي |
| 117 | الموافقة على اعتماد الثاني من شهر آذار من كل عام يوماً لمدينة عمّان، وذلك في إطار الاحتفاء بمرور مئة عام على تأسيس الدّولة الأردنيّة. | اداري |
| 118 | الموافقة على منح خصم على الضرائب والرسوم والعوائد والتعويضات وإعفاء من غرامات مترتّبة لصالح وزارة الإدارة المحليّة وأمانة عمان الكبرى. | مالي واقتصادي |
| 119 | منح خصم للمكلّفين بنسبة (20 %) في حالة الدّفع النقدي، و(25 %) في حالة الدّفع الإلكتروني، وذلك حتّى نهاية يوم 30/6/2021م. | مالي واقتصادي |
| 120 | إعفاء مستأجري أملاك البلديّات وأمانة عمّان بنسبة (25 %) من الأجور المترتّبة عليهم عن المبالغ المسدّدة حتى نهاية يوم 30/6/2021م. | تنمية وخدمات |
| 121 | تخفيض أعداد أعضاء مجالس الإدارة في عدد من الشركات المملوكة للحكومة. | اداري |
| 122 | إلغاء مجلس إدارة شركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستيّة، وإدارتها من مجلس المفوّضين مباشرة في سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة/ مديريّة النقل، وذلك لوجود مديريّة متخصّصة في النقل لديها. | اداري |
| 123 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 709 شركات ومكلّفين، | مالي واقتصادي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 124 | إقرار أسساً ومعايير لتحديد التراث العمراني والحضري والحفاظ عليه لسنة 2021م. | تنمية وخدمات |
| 125 | الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العربيّة للمسرح في الإمارات، وذلك لتنمية دور المسرح في الإطار المدرسي وتفعيله على المستوى الوطني، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات ما بين الجانبين في هذا المجال. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 126 | اقرار مشروع قانون معدّل لقانون صندوق شهداء القوّات المسلّحة الأردنيّة – الجيش العربي والأجهزة الأمنيّة لسنة 2021م. | تشريعي |
| 127 | الموافقة على نظام معدّل لنظام الاعتراف بمؤسّسات التعليم العالي غير الأردنيّة ومعادلة شهاداتها لسنة 2021م. | تشريعي |
| 128 | الموافقة على إصدار طوابع بريديّة تذكاريّة بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس الدّولة الأردنيّة. | اداري |
| 129 | تكليف جميع الوزارات والمؤسسات العامة والرسمية والدوائر الحكومية والهيئات والسلطات وامانة عمان الكبرى والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعفاء القطاعات المغلقة بمقتضى اوامر الدفاع والتعليمات والقرارات والبلاغات الصادرة بموجبها من رسوم التراخيص وضريبة الابنية والاراضي (المسقفات) المترتبة عليها خلال العام 2021 وبما يتناسب مع مدة الاغلاق. | تنمية وخدمات |
| 130 | الموافقة على اقرار وثيقة الاطار الوطني للحد من حالات الاطفال العاملين والمتسولين ودليل اجراءات التعامل مع حالات الاطفال العاملين والمتسولين للعام 2021 . | اداري |
| 131 | الموافقة على الاسباب الموجبة لمشروع نظام التنظيم الاداري للمركز الوطني للامن السيبراني لسنة 2021 وإرساله الى ديوان التشريع والرأي لإقراره حسب الاصول . | تشريعي |
| 132 | قبول استقالة مدير عام الجمارك عبد المجيد الرحامنة. | اداري |
| 133 | اقرار مشروع قانون معدل لقانون أعمال الصرافة لسنة 2021. | تشريعي |
| 134 | اقرار نظام عمّال الزراعة لسنة 2021، نظراً لظروف العمل الخاصة بعمال الزراعة | تشريعي |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 135 | الموافقة على تحرير ما نسبته 30 بالمئة من أسطول مكاتب تاكسي الاستثمار والتاكسي المميز، شريطة أن تستمر السيارات المحرّرة، التي تمّ نقل ملكيّتها بأسماء أفراد، بعملها وإدارتها من المكاتب المرخّصة، استناداً إلى تعليمات وأسس وشروط منح التصاريح والتراخيص لمكاتب التاكسي والسيّارات العاملة تحت إدارتها لسنة 2013. | تنمية وخدمات |
| 136 | الموافقة على طرح عطاء للبنوك العاملة في المملكة، لتقديم خدمة التحويلات الحكوميّة للوزارات والمؤسّسات العامّة بالعملات الأجنبية، ولمدة 3 سنوات | مالي واقتصادي |
| 137 | الموافقة على عدد من التوصيات الواردة من مجلس الاستثمار، سنداً لأحكام المادّة (19/ب/1) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014. | اداري |
| 138 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 483 شركة ومكلّفاً، | مالي واقتصادي |
| 139 | دعم برامج البنك المركزي الأردني المتعلقة بتوفير السيولة وتمويل المشاريع القائمة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ جائحة كورونا. | مالي واقتصادي |
| 140 | الموافقة على تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 894 شركة ومكلّفاً، | مالي واقتصادي |
| 141 | تعديل أسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين وبين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2019. | مالي واقتصادي |
| 142 | الموافقة على مذكّرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 143 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 982 شركة ومكلّفاً، | مالي واقتصادي |
| 144 | قبول استقالة أمين عام وزارة الصحّة لشؤون الأوبئة والأمراض السّارية، مسؤول ملفّ كورونا، الدكتور وائل الهياجنة. | تعيينات |
| 145 | حلّ المجالس البلديّة والمجالس المحليّة ومجلس أمانة عمّان الكبرى اعتباراً من اليوم الموافق للحادي والثلاثين من آذار 2021. | اداري |
| 146 | تشكيل لجان لإدارة البلديّات ومجلس أمانة عمّان خلال المرحلة المقبلة. | اداري |

| الرقم | القرار | المحور الرئيسي |
|---|---|---|
| 147 | تعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها يوم الأحد الموافق للحادي عشر من شهر نيسان المقبل بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس الدولة الأردنية، وإعلان يوم السادس عشر من نيسان يوماً وطنيّاً للعلم الأردني. | اداري |
| 148 | اعتبار بطاقات التأمين الصحّي المنتهية مجدّدة تلقائيّاً لفئة موظفي ومتقاعدي الدولة، ممّن تقتطع قيمة اشتراك التأمين الصحّي منهم شهريّاً، وذلك حتى تاريخ 31/12/2021 دون الحاجة لمراجعة مكاتب الإصدار. | تنمية وخدمات |
| 149 | الموافقة على مذكرة تفاهم مع وكالة العمل الاتحادية الألمانيّة / جمهورية ألمانيا الاتحاديّة حول التعاون في مجال العمل، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الخاصّة في مجال العمل. | اتفاقيات ومعاهدات دولية |
| 150 | الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقاً لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 331 شركة ومكلّفاً. | مالي واقتصادي |
| 151 | إحالة مدير عام هيئة الإعلام الدكتور ذيب القرالّة إلى التقاعد بناء على طلبه. | تعيينات |
| 152 | إحالة مدير عام هيئة تنظيم النقل البرّي صلاح اللوزي إلى التقاعد لبلوغه السنّ القانوني. | تعيينات |
| 153 | تعيين شرحبيل ماضي نائباً لرئيس مجلس مفوّضي سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة | تعيينات |
| 154 | تعيين الدكتور نضال المجالي عضواً في مجلس مفوّضين سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة | تعيينات |
| 155 | إعفاء الأردنيين والعرب من رسوم الدخول للمواقع الأثرية والسياحية، خلال زيارتهم هذه المواقع، يوم غد الأحد، يوم الاحتفال الرئيسي للمملكة بمئوية تأسيس الدولة الأردنية. | تنمية وخدمات |

# الباب الرابع:

# أوامـر وبلاغـات الدفـاع الصـادرة عـن حكومـة الخصاونـة خـلال سـتة أشـهر

## 4.1 مقدمة

عمل فريق إعداد التقرير على تتبع كافة أوامر الدفاع التي صدرت بموجب قانون الدفاع والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، وتم تحليل هذه الأوامر إلى محاور رئيسية. كما تم حصر البلاغات والتعليمات المنشورة على الجريدة الرسمية والصادرة بموجب أوامر الدفاع.

## 4.2 عدد أوامر وبلاغات الدفاع التي أصدرتها حكومة الخصاونة والمحاور التي توزعت عليها

أصدرت حكومة الخصاونة 8 قوانين دفاع و 20 بيان لاحق لقوانين دفاع سابقة، حيث توزعت على المحاور بواقع 33% في محور سيادة القانون، تلاه محورا التنمية والخدمات ومحور الإصلاح الاقتصادي بنسبة 28% لكل منهما، و 8% لمحور حقوق الإنسان ودعم القضاء، و3% في محور الإصلاح الإداري.

**الشكل رقم (10): قوانين الدفاع التي أصدرها د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر**

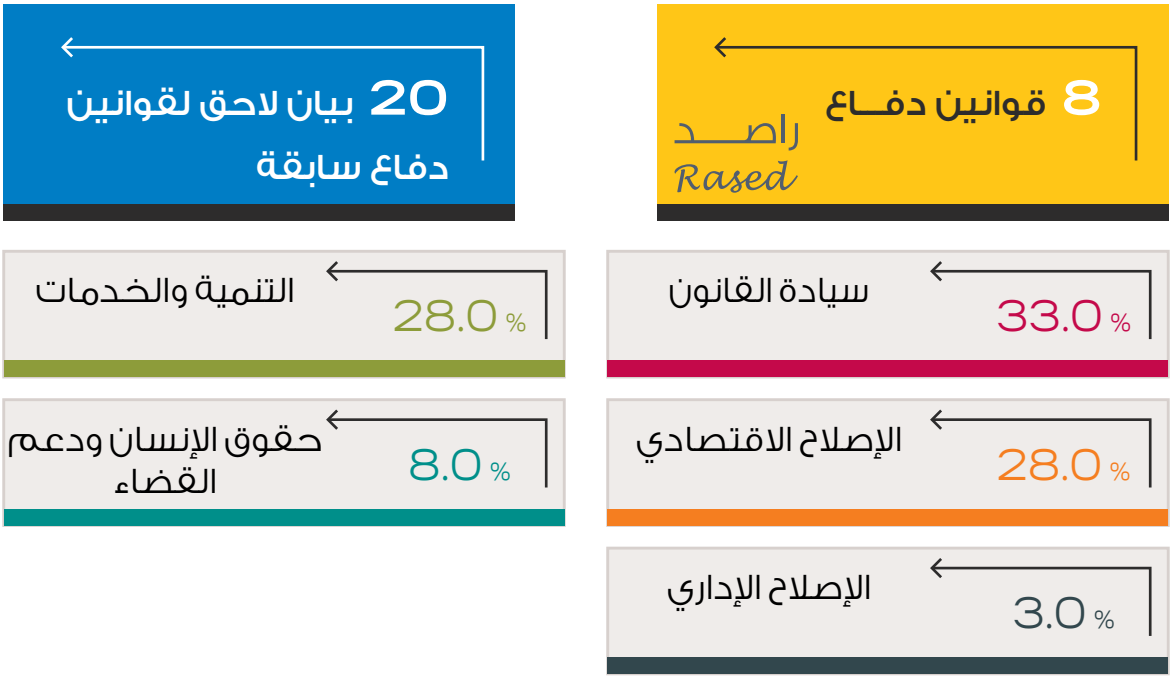

الجدول رقم (3): يُبيّن جميع قوانين الدفاع

| الرقم | نص القانون / البلاغ | النوع | المحور | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بلاغ رقم 11 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بخطط الحكومة لمنع انتشار الوباء | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2020/11/1 |
| 2 | بلاغ رقم 12 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بالحفاظ على النظام الصحي بالحد من انتشار الوباء | بلاغ | التنمية والخدمات | 2020/11/7 |
| 3 | بلاغ رقم 13 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020, الخاص بأجور العاملين المستحقة | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2020/11/8 |
| 4 | بلاغ رقم 14 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بتمديد مدة الاقتراع في المملكة | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2020/11/10 |
| 5 | أمر الدفاع 21 لسنة 2020 لضمان استمرار حق التقاضي وانتظام سير أعمال المحاكم | أمر دفاع | حقوق الإنسان ودعم القضاء | 2020/11/14 |
| 6 | أمر الدّفاع 22 لتغليظ العقوبات على إقامة التجمّعات وتنظيمها والمشاركة فيها | أمر دفاع | الإصلاح الإداري مكافحة الفساد | 2020/11/15 |
| 7 | بلاغ رقم 15 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بإغلاق المنشآت وعقوبات المخالفات | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2020/11/15 |
| 8 | أمر الدفاع رقم 23 لسنة 2020 يفوض وزير الصحة بوضع اليد على أي مستشفى لاستقبال مرضى كورونا | أمر دفاع | التنمية والخدمات | 2020/11/17 |
| 9 | بلاغ رقم 16 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24 لسنة 2020, الخاص ببرنامج استدامة/الضمان الإجتماعي | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2020/12/26 |
| 10 | بلاغ رقم 17 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24 لسنة 2020, الخاص بإستمرار و التوسع ببرامج المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2020/12/26 |
| 11 | بلاغ رقم 18 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 6 لسنة 2020 الخاص بتعويض العاملين الأكثر تضررا | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2020/12/30 |
| 12 | بلاغ رقم 19 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت و حظر التجوال للأفراد | بلاغ | التنمية والخدمات | 2020/12/30 |

| الرقم | نص القانون / البلاغ | النوع | المحور | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|---|---|
| 13 | بلاغ رقم 20 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 19 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت و إلغاء بعض البنود | بلاغ | التنمية والخدمات | 2021/1/14 |
| 14 | أمر الدفاع رقم 25 لسنة 2021 الصادر بالاستناد لأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 بمراجعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبلها أثناء العمل بقانون الدفاع بما يحقق المصلحة العامة الخاص بعقوبات مخالفات التدابير الوقائية | أمر دفاع | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/1/27 |
| 15 | بلاغ رقم 21 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 19 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت | بلاغ | التنمية والخدمات | 2021/1/31 |
| 16 | بلاغ رقم 22 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24, استجابة للطلبات المقدمة من الأفراد والمنشآت المدينين للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في سداد مديونيتهم | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2021/2/7 |
| 17 | بلاغ رقم 23 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بدوام الجامعات | بلاغ | التنمية والخدمات | 2021/2/20 |
| 18 | بلاغ رقم 24 لسنة 2021 بالإستناد على أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بأوقات التنقل للأفراد | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/2/24 |
| 19 | أمر الدفاع رقم 26 بخصوص التأكيد على إجراءات الوقاية والتباعد وارتداء الكمامات وتغليظ العقوبات على المخالفين فيما يلي نصه . | أمر دفاع | حقوق الإنسان ودعم القضاء | 2021/2/25 |
| 20 | بلاغ رقم 25 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020, الخاص بأجور العاملين غير المستفيدين من برنامج استدامة | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2021/2/28 |
| 21 | بلاغ رقم 26 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بعقوبات مخالفي حظر التجوال وإغلاق المنشآت | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/3/10 |
| 22 | بلاغ رقم 27 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع لسنة 2020, والخاص بإغلاق المنشآت | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/3/10 |

| الرقم | نص القانون / البلاغ | النوع | المحور | تاريخ الاصدار |
|---|---|---|---|---|
| 23 | بلاغ رقم 28 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بتمديد العمل ببعض الأحكام والبنود | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/3/28 |
| 24 | بلاغ رقم 29 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020, الخاص بتنقل الأفراد | بلاغ | سيادة القانون و حقوق الإنسان | 2021/4/11 |
| 25 | بلاغ رقم 30 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020,الخاص بتعديل بنود 3 و5 | بلاغ | الإصلاح الإقتصادي | 2021/4/11 |
| 26 | أمر الدفاع رقم (27) لسنة 2021 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992. لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على الصحة العامة | امر دفاع | التنمية والخدمات | 2021/3/11 |
| 27 | أمر الدفاع رقم 28 لسنة 2021 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992تخفيفاً من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل ومنع انتشار وباء كورونا فيها، ومراعاة للظروف المالية والاقتصادية الناجمة عن الوباء | امر دفاع | الإصلاح الاقتصادي | 2021/3/29 |
| 28 | أمر الدفاع رقم 29 لسنة 2021 ، الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 للتأكيد على دور الحكومة في دعم القطاعات التي تضررت بسبب جائحة كورونا وتحديداً القطاع السياحي، ولمساعدة هذا القطاع على تأمين السيولة النقدية وتخفيف الأضرار الواقعة عليه، ليتمكن من استعادة عافيته. | امر دفاع | التنمية والخدمات | 2021/4/7 |

# الباب الخامس:
# نشاطات أعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر من تشكيلها

## 5.1 الأنشطة

عمل فريق إعداد التقرير على تتبع كافة أنشطة أعضاء حكومة الخصاونة منذ تشكيلها قبل ستة أشهر، حيث تم جمع الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المصادر المعتمدة، حيث وصل مجموع النشاطات لكافة أعضاء الحكومة 1141 نشاطاً، وتم رصد 6 زيارات ميدانية لرئيس الوزراء وكان أكثر الوزراء في تنفيذ الأنشطة الميدانية وزير الزراعة ووزير المياه وذلك بـ 63 نشاطاً ميدانياً لكل منهما، تلاهم وزير التنمية الاجتماعية بـ 50 نشاطاً، وفيما يلي جدول يبين الأنشطة التي تم حصرها حسب الوزارات.

الجدول رقم (4): يُبيّن نشاطات اعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر

| الوزارة | مكتبي | ميداني | المجموع |
|---|---|---|---|
| رئيس الوزراء | 10 | 6 | 16 |
| الصحة | 13 | 22 | 35 |
| الداخلية | 18 | 17 | 35 |
| التربية والتعليم | 20 | 15 | 35 |
| الشؤون السياسية والبرلمانية | 20 | 37 | 57 |
| وزير الدولة لشؤون الاعلام | 0 | 19 | 19 |
| العدل | 16 | 7 | 23 |
| الطاقة والثروة المعدنية | 4 | 6 | 10 |
| المالية | 0 | 7 | 7 |
| الأوقاف و الشؤون والمقدسات الاسلامية | 1 | 29 | 30 |
| الثقافة | 11 | 45 | 56 |
| البيئة | 19 | 32 | 51 |
| وزير الدولة لتطوير الاداء المؤسسي | 0 | 6 | 6 |
| المياه والري | 41 | 63 | 104 |
| العمل | 23 | 42 | 65 |
| الصناعة والتجارة والتموين | 32 | 26 | 58 |
| الزراعة | 59 | 63 | 122 |
| التعليم العالي والبحث العلمي | 29 | 6 | 35 |
| الاشغال العامة والاسكان | 20 | 30 | 50 |
| الادارة المحلية | 3 | 17 | 20 |

| الوزارة | مكتبي | ميداني | المجموع |
|---|---|---|---|
| السياحة | 27 | 26 | 53 |
| التخطيط والتعاون الدولي | 14 | 3 | 17 |
| الخارجية وشؤون المغتربين | 58 | 14 | 72 |
| التنمية الاجتماعية | 16 | 50 | 66 |
| الشباب | 17 | 25 | 42 |
| الاقتصاد الرقمي والريادة | 10 | 11 | 21 |
| النقل | 26 | 10 | 36 |

# الباب السادس:

# مقارنات بين حكومة د. بشر الخصاونة والحكومات السابقة

**الشكل رقم (11): مقارنة بين حكومة د. بشر الخصاونة وحكومة د. عمر الرزاز**

راصد
Rased

| حكومة د. عمر الرزاز | حكومة د. بشر الخصاونة | |
|---|---|---|
| 36 | 40 | عدد الوزراء |
| 114 | 171 | عدد الالتزامات |
| 15.7% | 10.0% | نسبة الالتزامات المكتملة |
| 55.4% | 57.0% | نسبة الالتزامات الجاري تنفيذها |
| 28.9% | 33.0% | نسبة الالتزامات التي لم تبدأ |
| 189 | 155 | عدد القرارات |

**الشكل رقم (12): مقارنة بين حكومة د. بشر الخصاونة وآخر ثلاث حكومات من حيث عدد الوزراء والوزيرات**

راصد
Rased

Funded by بتمويل من
Federal Foreign Office

Supported by بدعم من
ifa Institut für Auslandsbeziehungen

RASED راصد

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

**Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد**

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo